

الفصل الخامس

ماذا يُراد للصحافة في مصر؟ هل نريدها مثل الصحافة في الدول الديمقراطية المتقدمة؟ أم نريدها مثل الصحافة في أنجولا والصومال وهاييتي أو على الأكثر مثل الصحافة في ليبيا والعراق وإيران؟

سلامة أحمد سلامة

سُلطَنَّا عَدَلَ يَا وِلَادِ الد...!

(١)

تقدم نواب المعارضة بمجلس الشعب بطلب استجواب لوزير الداخلية حول تعذيب المعتقلين في السجون.

وذهب «زكي بدر» إلى المجلس، ووقف على منصة مجلس الشعب، وأطلق قذائفه في كل اتجاه، فعل كل شيء، وارتكب كل الجرائم.. سب، وقذف، وإهانة، وتوبيخ، وتحقير، وتكدير، وتسفيه، وطعن في الشرف، والذمم...

وحين اعترض أحد النواب على كلامه صفعه وزير الداخلية على وجهه وسبه بأقذر الألفاظ، وتدخل حرس الوزير لإبعاد النائب!
وبعد أن انتهى «زكي بدر» من وصلة «الردح» أمسك بورقة في يده، وقال:

«السيد الدكتور رئيس المجلس..»

السيدات والسادة الأعضاء..

أقول أمام هذا المجلس الموقر إن كل المحاولات التي تتجه إلى الشرطة عقيمة، وفاشلة فلن ترتعش أيدينا، ولن تتخاذل قراراتنا، وطالما نلتزم بالقانون؛ فقوتنا حق، وسلطتنا عدل، وإجراء اتنا هي من ألزم الضرورات للحفاظ على جبهتنا الداخلية، ووحدتنا الوطنية، وسلامنا الاجتماعي».

وتابع «بدر» قوله: «أقولها في ختام كلمتي طالما بقي فينا قلب يخفق، وعرق ينبض فلن يشيع الخوف بدلاً من الأمن، ولن تُنشر الفوضى عوضاً عن الاستقرار، ولن تقوم النفعية والانتهازية مكان الشرعية والنظام.

عاشت مصر.. عاشت مصر.. عاشت مصر..

وعاش الرئيس محمد حسني مبارك».

واختتم «زكي بدر» بالآية الكريمة: «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب».

ثم أردف وزير الداخلية قائلاً: «دول... ولاد...».

هنا تكلم رئيس مجلس الشعب وقال: «جاءني اقتراح من ٥٧ عضواً يطلبون غلق باب النقاش في هذا الموضوع، وتأكيد الثقة في السياسة الأمنية، وتجديد الثقة في وزير الداخلية، وجهاز الشرطة الذي يقوم بتنفيذ هذه السياسة.. الموافق على هذا الاقتراح فليفضل برفع يده.. موافقة!»

وفي اليوم التالي نشرت الصحف الحكومية قرار الرئيس حسني مبارك بقبول استقالة «زكي بدر» وزير الداخلية، وتعيين اللواء «محمد عبد الحلیم موسى» خلفاً له.

المدعش أن تلك الواقعة ليست الأولى، إذ سبقتها وقائع كثيرة، فقد قال واصفاً بعض الأدباء والسياسيين: «دلاديل، وشواذ جنسياً، وحرامية، وهبل وشيوعيين، ونصابين، ومُهرين، ويقبضون العمولات».

لم يترك «زكي بدر» أحدًا إلا سبَّه وطعن في شرفه من أدياء ومثقفين إلى سياسيين، ومن قانونيين إلى نواب مجلس الشعب، ووزراء أيضًا، لكنه استمر في الوزارة لمدة أربعة أعوام متتالية، وحتى عندما خرج من الوزارة بعد ما فعله في مجلس الشعب لم تتم محاكمته أو مساءلته أو حتى التحقيق معه.

(٢)

وبعد عشرة أيام من تلك الواقعة فاز الأديب «يحيى حقي» بجائزة الملك فيصل، لكن فرحة الجائزة لم تستمر سوى أربعة أيام، بعدها فقدت مصر الأديب «إحسان عبد القدوس» الذي تولى رئاسة تحرير مجلة «روزاليوسف» وعمره لا يزيد عن أربع وعشرين عامًا.

كانت مصر كلها مشغولة بمتابعة كأس العالم، وأحرز «مجدي عبد الغني» هدف التعادل للمصريين من ضربة جزاء حصل عليها «حسام حسن»!

و شاء القدر أن يصبح «مجدي عبد الغني» بهذا الهدف الذي لم يفعل شيئًا للمنتخب، ولم تذهب به مصر للدور الثاني في البطولة، بل خرجت بتعادلين وهزيمة.. أشهر نجم مصري في كأس العالم، وواحدًا من نجوم الإعلانات بفضل هذا الهدف، الذي لم يتقاصر مكافأة عليه في حينه، لكن بعد أكثر من ربع قرن أصبح الهدف الأهم الذي يجذب المعلنين، وحصل بسببه على ثروة لم يحصل عليها طوال حياته كلاعب!

وبعد عودة اللاعبين من كأس العالم، كانت عناوين الصفحات الأولى تتحدث عن الرئيس العراقي «صدام حسين» الذي أعلن فجأة الجهاد لإنقاذ مكة والمدينة من الاحتلال!

وفي اليوم التالي كانت الصحف المصرية تنشر خبر مشاركة مصر في التحالف الدولي لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، فقررت قطر والسعودية والإمارات والكويت إلغاء ديونها لدى مصر.

(٣)

وفي شهر فبراير شرعت «سناء البيسي» في إصدار مجلة «نصف الدنيا»، وطلب منها ثلاثة من جبابرة الكتابة أن تحجز لهم صفحات أسبوعية يكتبون فيها، وهم:

الأول، الكاتب الكبير «أحمد بهاء الدين».

الثاني، الأديب العالمي «نجيب محفوظ» الذي قرر أن يمنحها كل ما يجود به قلمه ليكون حكرًا عليها وحدها، فخرجت على صفحات «نصف الدنيا» أصداء سيرته الذاتية.

الثالث، الأديب الكبير «يوسف إدريس» الذي طلب منها أن تحجز له الصفحة الأخيرة ليكتب فيها مذكراته، وقال لها يومها: «سأكتب لأول مرة قصة حياتي الحقيقية من بداية مولدي طفلاً في قرية البيروم، سأكتب أخطر أعمال الأدبية التي فيها تعرية للنفس والتاريخ والأصل والنسب والأسباب والمسببات ودور الأم والأخت والجدة وأصل المعرفة».

وبدأ «إدريس» يكتب فصلاً وآخر وآخر، ويواصل اعترافاته بجرأة لم يصدقها أحد، فقد كانت عبارات الأديب الجريء تتجول بحرية جامحة، وظل يكتب أحداثاً حياته وفجأة اعتذر عن التكملة، وحاولت «سناء» أن تثنيه عن قراره الانقطاع عن الكتابة لكن دون جدوى، ولم يكتمل هذا العمل الأدبي الذي حمل عنوان «ملكة» الذي كان يعتبره «إدريس» الأهم

في حياته.

ما حققته «سنة البيسي» في مجلة «نصف الدنيا» كان بالدنيا كلها، فلا يمكن أن يدَّعي أحد أنه أتى بها لم تأتِ به «سنة البيسي»، فقد صنعت كل شيء، ما يخطر ببالك، وما سيخطر في بال الأجيال المقبلة؛ فقد كانت رائدة فن «المرتجع صفر»!
وهو فنٌ لو تعلمون عظيم!

مجمع صفار اللصوص

(١)

«لأول مرة في الصحافة.. نحن ننشر النصوص الممنوعة»

- الليالي الحمراء في «ألف ليلة وليلة»
- يوسف إدريس: مسرحية السادات في حرب أكتوبر
- نجيب محفوظ: فصل من رواية «أولاد حارتنا»
- نزار قباني: محاكمة علنية للزعماء العرب
- سلمان رشدي: صفحات من «آيات شيطانية»

بتلك العناوين خرجت مجلة «روزاليوسف» قبيل معرض القاهرة الدولي للكتاب، وذلك بعد أن صدر قرار من مؤسسة الأزهر بمنع وتحریم وتجريم تداول بعض الكتب والروايات.

«روزاليوسف» في ذلك التوقيت كانت الأعلى سقفاً، والأكثر جرأة وتنويراً بين الصحف والمجلات المصرية، وكان توزيعها يقارب المئة ألف نسخة، وكان الكاتب الصحفي «عادل حمودة» نائباً لرئيس التحرير، لكنه كان بمثابة رئيس التحرير الفعلي للمجلة.

وقد كتب «حمودة» معلقاً على قرارات منع الكتب: «ما الذي يُخيف

في هذه الكتب.. لقد أصبحت الكتب رمزًا لكل ممنوع ومحرم وآثم! قراءتها رجس من عمل الشيطان، وتداولها جريمةٌ تعاقب عليها القوانين الشرعية والوضعية، وتبادل أفكارها ذنبٌ قد يؤدي إلى القتل! ما الذي يُخيف في هذه الكتب حتى يصادرها الأزهر ويطاردها وتمنعها الحكومة وتعتقلها؟».

وتابع «حمودة»: «ما الذي يُخيف في هذه الكتب؟ أفكارها.. آراؤها.. حريتها.. صفحاتها.. أصحابها.. شجاعتها.. تمرداها.. عنادها؟ هذه الكتب موجودة لدى المثقفين سرًا وتباع لدى بعض المكتبات سرًا، وتتوافر لدى المهتمين والمشتغلين بالبحث والرأي والفكر.. إذن لماذا لا نقرأ هذه الكتب؟ المشكلة أنها كُتبت، لا تحمل مدافع رشاشة، ولا قنابل مسيلة للدموع، ولا عبوات ناسفة، ولا مسامير حارقة.. كتب، كتبها مفكرون، مسلمون، آمنون لا يملكون من يومهم ولا من غدهم سوى ورقة وقلم».

واستطرد «حمودة»: «إن أبسط قواعد العدل أن يتاح للناس قراءة هذه الكتب، ومناقشتها، ورفضها أو قبولها، لكن المصادرة عليها ومنعها، واعتقالها جريمة، ونحن ننشر نصوصًا ممنوعة من كتب محرمة نفعل ذلك ليس اتفاقًا ولا اختلافًا مع هذه النصوص، بل دفاعًا عن حقها وحريتها في أن تكون متاحة للناس، للناس جميعًا، وتدافع عن نفسها بنفسها».

وعقب صدور هذا العدد من «روزاليوسف» علّق الأستاذ «محمد حسنين هيكل» قائلاً: (ليست شجاعة أن ننشر «أولاد حارتنا» اليوم.. لكنها شهادة على زمن بلغت به الرداءة أن نفخر بنشر ما كان سهلًا ومعتادًا منذ ٣٥ سنة».

(٢)

في هذا التوقيت كان الكاتب الكبير «موسى صبري» قد انتهى لتوّه من كتابة مذكراته التي جاءت في ما يزيد على ألف صفحة، وحملت عنوان «٥٠ عامًا في بلاط صاحبة الجلالة».

وقد امتلك الأستاذ «موسى» جرأة الاعتراف بأشياء لم يكن أحد يعرفها، وذكر قصصًا عديدة غيرها تجرّع بسببها مرارة الألم والندم، رغم أن بعضها تمت مكافأته عليها.

ولعل أخطر ما جاء في تلك المذكرات ما ذكره «موسى صبري» في الصفحة الثالثة بعد الألف تحت عنوان «حساب الأخطاء والخطايا» قائلاً:

(هل أنا الملاك الذي هبط إلى بلاط صاحبة الجلالة، متجردًا من كل الأخطاء والخطايا، مقدمًا دائمًا في سلوكه وسطوره كل ما هو جميل وطاهر ونقي؟ ألم تطارد صدري حراب الندم على تصرف خاطئ، أو كلمة ظالمة، أو اقتناع أناني، أو تسخير للكلمة في غير هواها الشريف؟

أعترف أنني ارتكبت خطأ فاحشًا عندما قدمت إلى «أخبار اليوم» قصة صحفية استغرقت صفحة كاملة، كتبتها والنار تحرق قلبي، والقلق ينهش صدري، لقد أمضيت الليل طوله في كتابتها حتى مطلع الفجر، وكنت أول من قصد «أخبار اليوم» في الصباح، لكي أقدمها إلى «مصطفى أمين»، الذي قرأها، وأجاز نشرها، واسترحت لقراره فقد كنت أخشى أن يرفض نشرها.

كنت أواجه أزمة عاطفية قاسية، عندما اكتشفت أن الفنانة التي عرفتُ معها الحب وعشتُ معها حلماً جميلاً كطائر مغرّد بين أحضان رجل آخر،

هو زوج لفنانة صديقتها، وكانت صدمة حطمت كياني، ولم أُنم ثلاثة أيام متصلة، وخشيت أن أصاب بالجنون بسبب هذا الأرق والقلق، ولجأتُ إلى الدكتور «أنور المفتي» الذي أقنعني بأن الحياة لم تنته لأن امرأةً خانت حبي، ودائمًا نحن نبدأ حياتنا من جديد، ولكنني كنت أضعف من أن أتحمّل الصدمة، وقررت الانتقام، وأمسكت بالقلم، أكتب قصة هذه الخيانة بأسمائها حتى الفجر، كتبتُ كل شيء، إلا أنني المحبّ الذي مزّقته الخيانة، ولم أوقع المقال.

وعندما ظهرت «أخبار اليوم» أحسستُ ببعض الراحة خصوصًا عندما اتصلت بي الفنانة بالتليفون تسألني: هل تعرف من كتب هذا المقال عني؟ وأجبت: لا أعرف.. وسبب لها المقال متاعب قاسية، وكانت تخشى أن تظهر على المسرح بعد أن أطلقتُ عليها صفة «سارقة الأزواج»!

المدهش أن مذكرات «موسى صبري» لم تُنشر في حياته، لكنها نُشرت في العام التالي عقب رحيله مباشرةً، وكانت اعترافاته بمثابة زلزال صحفي.

(٣)

في تلك الأثناء كثر الحديث عن الصحفيين الفاسدين، وانتشرت ظاهرة رجال الأعمال، والأمراء الذين ينفقون ببذخ على الحفلات الصاخبة، ويشترون ضمائر بعض الصحفيين.

وفي الثامن من سبتمبر علّق مدير تحرير جريدة «الأهرام» «سلامة أحمد سلامة» على تلك الظاهرة بمقال بعنوان «صورة مقززة»، وقد جاء فيه: «امتدت الأفراح أيامًا ثلاثة بلياليها.. وجاءت الأغلبية زحفًا على بطنها

أوركبتها.. ولم يعرف أحد ما المناسبة.. هل هو حفل زواج ثري عربي؟ أم حفل طلاق مليونير بترولي؟ أم لقاء ماسوني؟ أم حفل خيرى؟ هل هي ذكرى إنشاء شركة ناجحة؟ أم إعلان تصفية شركة مفلسة؟!..

وأردف «سلامة»: «أغلب الظن أن أحدًا من الحاضرين لم يعرف السبب، ولم يعبا كثيرًا بأن يفكر فيه أو يسأل عنه».

واستطرد «سلامة»: «كنت ترى في هذه الحفلات عجبًا، أصحاب الفضيلة جنبًا إلى جنب مع أصحاب الرذيلة، مهرجون محترمون، ومحترمون مهرجون، وأصحاب أقلام مشهورون، وبائعو بطاça مغمورون، نجوم لامعة، وشهب ساقطة، وقد اختلط الجميع بعضهم ببعض في حلقات للذكر والإنشاد.. وحين انتهى الحفل وتعبت الألسنة من اللهوج بالثناء والفضل، ووزع الشيخ ما لديه عن منح وعطايا، قال للمحيطين به: هكذا تكون السياسة والكياسة والرياسة إذا استطعت بأموالك أن تشتري الحقيقة، وأن تُغمض العيون عن التفاصيل الدقيقة، وتعتقل الأفكار في دفتر الشيكات».

لم يحدد «سلامة أحمد سلامة» من يقصد، واكتفى بالتلميح دون التجريح، وهو فعله أيضًا «أنيس منصور» في عموده «مواقف» في الصفحة الأخيرة بـ«الأهرام» فقد قال: «عرفنا اللصوص والخونة والقوادين، وتأكدنا من ذلك، فما النتيجة؟ فمن الذي يخاف من العقاب؟ لا أحد حاسب أحدًا؛ لأننا مجتمع صغار اللصوص، اللص الصغير نحاسبه، ونخرب بيته، ونضيع مستقبل أولاده، لأنه سرق، وإذا ثبتت براءته فبعد وفاته، ولأن القانون المصري ضعيف فهو يسمع خشخشة الملايم، ولا يسمع هسيس ملايين الدولارات!»

فتاة العبة

(١)

في الثامن من يونيو، كان الدكتور «فرج فودة» يغادر مكتبه بشارع «أساء فهمي» في مصر الجديدة، الذي أسسه ليكون مقرًا للجمعية المصرية للتنوير، وقبل أن يصعد إلى سيارته، أطلق مجهولون عليه الرصاص، فأردوه قتيلاً.

وتم إلقاء القبض على القتلة...

ورغم ذلك وجدوا من يبرر لهم جريمتهم، ففي اليوم التالي نشرت جريدة «الأخبار» تبرير «مأمون الهضيبي» المرشد العام للإخوان، لتلك الجريمة.

أما الشيخ «محمد الغزالي» فقد وقف أمام النيابة، وقال: «إنهم قتلوا شخصاً مباح الدم ومرتد، وهو مستحق للقتل، وقد أسقطوا الإثم الشرعي عن كاهل الأمة، وتجاوزهم الوحيد هو الافتئات على الحاكم، ولا توجد عقوبة في الإسلام للافتئات على الحاكم، إن بقاء المرتد في المجتمع يكون بمثابة جرثومة تنفث سمومها بحض الناس على ترك الإسلام، فيجب على الحاكم أن يقتله، وإن لم يفعل يكون ذلك من واجب آحاد الناس». دافع الشيخ الغزالي عن القاتل، وهاجم المقتول!

لكن الخطوات العملية للتخلص من «فرج فودة» بدأت قبل ستة أشهر من اغتياله حين تم نصب فخ له بجعله طرفاً في مناظرة تحت عنوان «مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية»، وكان ذلك ضمن فعاليات معرض الكتاب، وقد مثل فيها الدولة المدنية «فرج فودة ومحمد أحمد خلف الله»، ومثل الدولة الدينية كلاً من «الشيخ محمد الغزالي، والمستشار مأمون الهضيبي، المرشد الأسبق لجماعة الإخوان، والدكتور محمد عمارة». وكانت تلك المناظرة بمثابة المسار الأول في نعش «فرج فودة»؛ فقد تم التحريض ضده، واتهامه في دينه، وأفكاره وعقيدته، وعقب المناظرة أصدرت جبهة علماء الأزهر بياناً نشرته مجلة «النور» كُفرت فيه «فودة»، وأعلنت وجوب قتله.

لكن المدهش أنه بعد اغتيال «فرج فودة»، أُلّف أحد علماء الأزهر كتاباً سماه «مَن قتل فرج فودة؟». وأجاب: «إن «فرج فودة» هو الذي قتل «فرج فودة»، وإن الدولة قد سهّلت له عملية الانتحار، وشجّعته عليها المشرفون على مجلة «أكتوبر»، وجريدة «الأحرار»، وساعده أيضاً مَن نفخ فيه).

وعلق عليه الكاتب المسرحي «علي سالم» في حفل تأبين «فرج فودة» الذي أقامته الجمعية المصرية لحقوق الإنسان في نقابة الصحفيين قائلاً: «إنها المرة الأولى التي يُظهر فيها المصريون الفرح لموت إنسان، وينشرون ذلك في كتاب.»

(٢)

وفي تلك الأثناء عرضت السينما فيلم «ناجي العلي» بطولة وإنتاج الفنان الكبير «نور الشريف»، وسيناريو وحوار «بشير الديك»، وإخراج «عاطف الطيب».

لكن بمجرد عرض الفيلم أعلنت مؤسسة «أخبار اليوم» الحرب عليه، وكتب «إبراهيم سعدة» مقالاً بعنوان: «من أجل حفنة دولارات» وهاجم فيه «نور الشريف» قائلاً: (رغم حبي وتقديري لـ«نور الشريف» كفنان مهم فإنني لن أتسامح معه في سقوطه بسبب هذا الفيلم الغريب والمرفوض. والذي أسهم «نور» في إنتاجه وقام ببطولته وتناول فيه قصة فنان كاريكاتير متواضع الموهبة فلسطيني الجنسية. جند ريشته لسنوات طويلة متصلة وحتى آخر يوم في حياته من أجل التشهير بمصر.. لقد اتهمنا «ناجي العلي» بريشته وقلمه بأقذر الاتهامات أقلها الخيانة والعمالة للصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية».

ونتيجة الهجوم على الفيلم وصناعه، صدر قرار بسحب الفيلم من دور العرض بعد أسبوعين فقط.

واستمرت حملة الهجوم على «نور الشريف» ستة أشهر متتالية، وحين قرر «سعد الدين وهبة» مدير مهرجان القاهرة السينمائي، عرض فيلم «ناجي العلي» في حفل افتتاح المهرجان، صدر قرار من «إبراهيم سعدة» بمنع ذكر اسم «سعد الدين وهبة» في صحيفة «الأخبار» وتم منع الفيلم من العرض على التلفزيون المصري لمدة ٢٢ عامًا.

وردّ «نور الشريف» على الهجوم عليه قائلاً: (الصحف تحدثت عنّا كما لو كنّا مجموعة من الخونة صنعوا فيلمًا خصيصًا ضد مصر، حتى إنهم كتبوا وقالوا: نور الشريف يقوم ببطولة فيلم الرجل الذي «شتم» مصر في رسوماته، والحقيقة أن هذا الاتهام باطل، فـ«ناجي العلي» كان يعشق مصر لأبعد الحدود، وهذا ما توضحه رسوماته، ولكنه هاجم «السادات» عند زيارته للقدس، وهاجم اتفاقية كامب ديفيد).

تلك الأزمة جعلت «نور الشريف» يفكر في الهجرة، لكنه تراجع حين هدأت الحرب عليه.

وفجأة رنَّ جرس تليفون «نور» ووجد أن المتحدث هو «صفوت الشريف» وزير الإعلام، الذي طلب منه أن يقوم ببطولة مسلسل جديد اسمه «الثعلب» من إنتاج التلفزيون المصري، فتردد «نور الشريف» في قبول العرض، فقال له «صفوت» حاسماً: «هذا مسلسل مخابرات، وسوف تؤدي فيه شخصية ضابط مصري».

ووافق «نور الشريف»...

(٣)

وفي يوم ١٢ أكتوبر...

وفي تمام الساعة الثالثة و٩ دقائق عصرًا...

وقع زلزال بلغت قوته ٨, ٥ درجة على مقياس ريختر، وكان مركزه بالقرب من دهشور على بعد ٣٥ كيلومترًا من القاهرة، وتسبب في وفاة أكثر من خمسة آلاف شخص، وإصابة أكثر من ستة آلاف، وتشريد نحو نصف مليون مواطن صاروا بلا مأوى.

وعاشت مصر أيامًا عصيبة مع ما فعله الزلزال وتوابعه، لكن في اللحظة الأولى كانت الصحف الحكومية تنقل البيانات الرسمية التي كانت بعيدة عن الواقع المؤلم والمرير.

واتَّشحت كل الصحف بالسواد، وكانت مانشيتات الصحف الحكومية متطابقة إلى حدٍّ كبير، ومنها جريدة «الأهرام» التي جاءت عناوينها كالتالي:

- زلزال مدَّمر يهزُّ مصر ٦٠ ثانية عصر أمس
- مبارك قطع زيارته للصين فور علمه بنبأ الزلزال ويعود إلى

القاهرة اليوم

- مصرع ٣٦٨ مواطناً بجميع المحافظات وإصابة ٣٥٠٠ وتصدع ٦٨٣ منزلاً
 - الرئيس يأمر بسرعة صرف الإغاثات لأسر الضحايا والمصابين ويتابع الموقف أولاً بأول
 - ٢٩٠٠ شقة لإيواء المتضررين وإعانات مالية للضحايا
- كانت الصحف متشابهة إلى حدّ التطابق، فكلها كانت مصادر رسمية حتى تبينت الحقائق، وتكشفت الأرقام الحقيقية، وعلم الجميع بحجم الفاجعة.

(٤)

لكن الطريف أنه حين ضرب الزلزال مصر كانت الفنانة «برلتي عبد الحميد» تسكن الطابق العلوي من العمارة نفسها التي كان يسكنها «نجيب محفوظ».

وحين ذهب «محموظ» للقاء الحرافيش في جلستهم الأسبوعية وسأله عن إحساسه لحظة الزلزال قال: «كنت أجلس في الصلاة، شعرت بقوة الزلزال، وتطلعت إلى السقف منتظراً سقوطه، وسقوط (برلتي عبد الحميد) في حجري!»

وفي خضمّ تلك الأحداث، احتفلت مجلة «الهلال» - برئاسة تحرير «مصطفى نبيل» - بمرور مئة عام على تأسيسها.

وأصدرت «الهلال» عددًا خاصًا وتاريخيًا وتذكاريًا بعنوان: «الهلال.. مئة عام من الفكر والفن»، وقد نشرت شهادات تاريخية لعدد كبير من

كبار الكتاب أمثال «العقاد، وطه حسين، وفكري أباطة، وأمينة السعيد، وتوفيق الحكيم، وأحمد بهاء الدين، وسهير القلماوي، وأمينة الخولي، وفتحي رضوان، ورجاء النقاش، وكامل زهيري، وبنيت الشاطي، والدكتور بطرس غالي»، وغيرهم كثير.

(٥)

وفي تلك الأثناء صدر حكم المحكمة في جريمة كبرى هزت الرأي العام.

وقد بدأت وقائع تلك الجريمة حين صعدت فتاة إلى إحدى الحافلات بميدان العتبة، وعلى سلم الباب احتك بها شاب، وامتدت يده إلى مكان حساس من جسمها مما أدى إلى زوال عذريتها، فتعالت صرخاتها، وقبض الجمهور على شاب اتهمته الفتاة بارتكاب الجريمة.

وانتقل الجميع إلى قسم شرطة الموسكي القريب من العتبة، وهرع الصحفيون إلى القسم وسجلوا الأحداث كما وردت في محضر التحقيق، واهتز الرأي العام لبشاعة الجريمة.

واعترض كبار رجال الأمن على وقائع الجريمة كما نشرتها الصحف، واتهموا الصحافة بالمبالغة في سرد الحدث، وتضاعفت الأحداث ووصل الأمر إلى قصر الرئاسة، ففي أثناء اجتماع الرئيس «مبارك» مع الصحفيين طلب منهم الالتزام بالدقة في النشر وعدم الانسياق خلف الشائعات في قضية «فتاة العتبة».

وعلق الكاتب الصحفي «جمال بدوي» قائلاً: «إن الصحف لا تنشر شيئاً من عندها بل تلتزم بما ورد في تحقيقات الشرطة والنيابة دون زيادة

أو نقصان، وما جاء في جريمة فتاة العتبة ليس من تأليف المحررين بل من تحقيقات الشرطة، وبالتالي فإذا كانت هناك مبالغة فمرجعها إلى الشرطة». وفي نهاية الاجتماع اتفق الحاضرون على عقد اجتماع آخر بحضور وزير الداخلية، والنائب العام، ووزير العدل، ووزير الإعلام، لبحث آلية للتأكد من عدم وجود مبالغات في محاضر الشرطة، ومنع ذكر أسماء الضباط في أخبار الحوادث.

وسرى القرار لفترة ثم عاد كل شيء إلى ما كان عليه، لكن المفاجأة التي لم يكن يتوقعها أحد هو حكم المحكمة في قضية «فتاة العتبة» الذي قضى ببراءة الشاب الذي اتهمته الفتاة؛ وذلك بعد أن تبين أنه مشلول الساق!

واستغل بعض رجال النظام تلك القضية في حربهم ضد حرية الصحافة، وظهر ذلك بوضوح في الأعوام التالية!

الأسئلة الفاسدة

(١)

في الثالثة والنصف من عصر يوم السبت السابع عشر من أبريل، اشتَمَّ سكان العقار ٢٥ بشارع «أمين بك الرافعي» في الدقي رائحة «حريق» هائل يخرج من الشقة رقم واحد.

فسارع أحد الجيران نحو عساكر الأمن الموجودين أمام البيت المجاور الذي يسكن فيه وزير العدل، وبالفعل جاء الحراس وكسروا باب البيت ليجدوا هرم الجغرافيا الأكبر الدكتور «جمال حمدان»، وقد سقط على الأرض محروقاً.

واتصل بعض السكان بالإسعاف، وأبلغ البعض الآخر المطافئ عن احتراق رجل في شقته، وبعد دقائق معدودة حضرت المطافئ ثم بعد نصف ساعة جاءت سيارة الإسعاف، وليتها ما جاءت؛ لأن السادة المسعفون بعد أن حملوا الجثة إلى خارج الشقة ألقوا بها على الأرض عندما تأكدوا أن الرجل قد مات، وبالتالي خرج عن دائرة اهتمامهم!

وقال المسعفون للسكان الذين ازدحم بهم مدخل العمارة: «اتصلوا بقسم الشرطة هو المسؤول عن الموتى»!

وجاءت الشرطة، وحملت الجثة إلى المشرحة التي يقوم مفتش الصحة فيها بإعداد تقرير عن أسباب الوفاة، وعلى الرغم من أن السبب كان واضحًا، وهو أن أنبوبة البوتاجاز انفجرت في المتوفى في أثناء قيامه بعمل كوب شاي، لكن تقرير مفتش الصحة بالجيزة «يوسف جندي» الذي نشرته مجلة «نصف الدنيا» - برئاسة تحرير سناء البيسي - حمل مفاجأة مدوية، وهي أنه لم يمت مختنقًا بالغاز، كما أن الحروق ليست السبب في موته؛ لأنها لم تصل لدرجة إحداث الوفاة، ورجّح أن تكون الوفاة بسبب صدمة عصبية!

المدهش أن التلفزيون المصري لم يذكر نبأ رحيل صاحب «شخصية مصر»، «جمال حمدان»، وفي اليوم التالي نشرت جريدة «الأهرام» أن مصر تعلن الحداد لمدة ثلاثة أيام، وذلك لوفاة سيادة رئيس وزراء تركيا!

(٢)

وفي هذا التوقيت بدأ يلمع نجم الكاتب الصحفي «إبراهيم عيسى» في مجلة «روزاليوسف» وكان له عدد من التقارير المهمة، منها تقرير أحدث ضجة كبيرة، وكان تحت عنوان: «منزل سهير رمزي وكر للإرهابيين»، وأوضح فيه أن الدكتور «عمر عبد الكافي» أنتج ٩٠ شريطًا منها ٣٥ شريطًا عن الدار الآخرة، ومدون عليها حقوق الطبع محفوظة لكل مسلم، ومن بين الأفكار التي يرددها «عبد الكافي» قوله: «إن سفر طالبة من القاهرة إلى طنطا حرام، وأن الوظيفة المسافرة من بنى سويف من دون زوجها آثمة ملعونة، وممنوع إلقاء السلام على الأقباط».

وكشف التقرير أن الشيخ «عمر عبد الكافي» يقوم بعمل بعض محاضراته داخل منزل الفنانة المعتزلة «سهير رمزي».

(٣)

وفي العشرين من أكتوبر صدر كتاب جديد ومهم للكاتب الصحفي «جميل عارف» بعنوان «أنا وبارونات الصحافة» وقام بتقديم الكتاب الأستاذ «محمد حسنين هيكل» وقد جاء فيه: «إن بارونات الصحافة هذه الأيام لا يختلفون كثيرًا عن باشوات الصحافة أيام زمان، أي قبل ثورة ٢٣ يوليو، إنهم الباشوات الذين يتحكمون ويتاجرون في أرزاق الصحفيين الذين كانوا يعملون معهم في الصحافة، وذلك بعدما أصبحت الصحافة المصرية جارية في حرم ملك الطغيان في بلد لم يعد فيه من سلطة سوى سلطة الديكتاتور الواحد، وطغمة من محترفي التآمر والتسلط وحلفائهم الإخوان وبقية دكاكين الإرهاب المعادية للديموقراطية ولنضال الشعب».

وأردف «جميل» قائلاً: «في بلد فقد نخبته، ويُستعمل فيه الجهل والأمن والدين كأدوات سياسية لتدير المؤسسات الشعبية وسقوط الدولة، كان من الطبيعي أن تحتل ثقافة الرعاع أغلب الصحف، وساعات الإرسال المرئية والمسموعة، وأن يتم تقسيم الصحفيين إلى تابعين ومعادين، ويتحول شرف المهنة إلى شرف شخصي وكبرياء ومعاناة لدى بعض الصحفيين في حين ينقلب لدى البعض الآخر إلى دستور للنفاق والفساد، وتكرّس الصفحات لنجوم الاحتراف الديني ورعاية التدين السطحي، وللأسئلة الفاسدة، والأجوبة الأكثر فسادًا، وتصبح السطور أداة للفتنة الوطنية وتغطية جاهزة وتبريرًا يوميًا لتبديد الوطن، ويسقط الفاصل بين الأمن والصحافة».

جمع «جميل عارف» في هذا الكتاب خلاصة خبراته، وتجاربه،

وحكايات وأسرار المهنة، ورواها بأسلوب جاذب، وشيق، وممتع ولاذع،
وحكى أسرارًا كثيرة لم تكن لتُروى لولاه، ومنها أن نقابة الصحفيين كان
مقرها الرسمي الأول داخل شقة كانت ناديًا للقمار!
لكن الطريف أن «جميل عارف» حين سأل الأستاذ «هيكل» عن رأيه
في الكتاب قال: «لا أنا مختلف معه، ولا أنا متفق معه»!

لأنه كافر!

(١)

سأل القاضي، الشاب الذي طعن «نجيب محفوظ»: لماذا طعنته؟
فأجاب القاتل: لأنه كافر، وخارج عن الملة.

القاضي: كيف عرفت؟

القاتل: من روايته «أولاد حارتنا».

القاضي: هل قرأتها؟

القاتل: لا.

القصة بدأت يوم الخميس ١٣ أكتوبر حين ذهب شابان إلى منزل الأديب العالمي «نجيب محفوظ»، وطرقا الباب، وطلبا مقابلته، وكانا يجملان وردًا وحلوى، ويرتدي أحدهما ملابس خليجية، ويخبئان داخل ملابسهما مسدسًا وسكينًا؛ لكن زوجة «محفوظ» أخبرتهما أنه غير موجود وأن بإمكانهما مقابلته في اليوم التالي في ندوته الأسبوعية التي يذهب إليها في الخامسة بعد العصر.

فحضر في اليوم التالي، وطعنا «نجيب» في عنقه.

واعترف القاتل بجريمته، وقال: «كان الهدف هو ذبح نجيب محفوظ

داخل منزله بالسكين أما المسدس فكان لتهديد أفراد أسرته حتى لا يطلبوا النجدة؛ لكن الله لم ييسر الأمر لذلك قررنا ذبحه في اليوم التالي، وقد قمت بتنفيذ العملية وحدي وهربت إلى زملائي في حي عين شمس وأخبرتهم أنني غرست السكين في رقبة نجيب محفوظ فأخذوني بالأحضان وأخذوا يقولون لي: مبروك».

ولم يكتفِ الشاب الذي حاول اغتيال «نجيب محفوظ» بما قال، بل حين حاوره الكاتب الصحفي «محمد سلماوي»، وسأله: هل ندمت على فعلت؟

فأجاب: لو أنني قابلته ثانية لنفّذت فيه مرة ثانية الأمر الذي صدر إليّ.

وحين أبلغه «سلماوي» أن «محفوظ» قد سامحه على جريمته، ردّ الشاب القاتل: «هذا لا يعنيني ولا يغيّر من الأمر شيئاً، لقد هاجم نجيب محفوظ الإسلام في كتبه لذا أهدر دمه، وقد شرّفتني الجماعة بأن عهدت إليّ بتنفيذ الحكم فيه فأطعت الأمر، ولم أكن بحاجة إلى قراءة ما كتبه نجيب محفوظ، ثم أردف قائلاً: أستغفر الله!»!

(٢)

وفي يوم الأحد ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤، أي بعد بضعة أيام على محاولة الاغتيال، قامت جريدة «الأهالي»، لسان حال حزب «التجمع» اليساري -وكانت حينها من أوسع الصحف انتشاراً- بنشر بضعة فصول من «أولاد حارتنا» في ملحق خاص.

ونشرت «الأهرام» مقالاً للدكتور «أحمد كمال أبو المجد» جاء فيه: «هذه شهادة أرجو أن أدرأ بها عن كتابات نجيب محفوظ سوء فهم الذين يتعجلون الأحكام ويتسرعون في الاتهام، وينسون أن الإسلام نفسه

قد أدرج كثيرًا من الظنون السيئة فيما دعا إلى اجتنابه من آثام، كما أدرأ عن تلك الكتابات الصنيع القبيح الذي يصير به بعض الكتاب على أن يقرؤوا في أدب نجيب محفوظ ما يدور في رؤوسهم من أفكار، وما يتمنون أن يجدوه في تلك الكتابات، مانحين أنفسهم قوامة لا يملكها أحد على أحد، فضلًا عن أن يملكها أحد منهم على كاتب له في دنيا الكتابة والأدب ما لنجيب محفوظ من القدم الثابتة، والتجربة الغنية، والموهبة الفذة النادرة التي أنعم بها عليه الله».

تركت الحادثة أثرها على «نجيب محفوظ» فلم يعد قادرًا على استخدام يده في الكتابة؛ لكنه واصل رحلته الإبداعية بطريقة مختلفة، فقد كان يقوم بإملاء ما يود كتابته على بعض أصدقائه.

(٣)

وفي نوفمبر أصدرت مجلة «القاهرة» برئاسة تحرير «غالي شكري» عددًا خاصًا عن محاولة اغتيال «نجيب محفوظ» وقد تصدر الغلاف عنوانان:

الأول: «نجيب محفوظ.. القلم والسكين»

والثاني: «سيد قطب.. معالم على طريق القتل»

وقد ربط «غالي شكري» في مقاله بين «نجيب محفوظ» و«سيد قطب» قائلاً: «عندما قدم سيد قطب، نجيب محفوظ لأول مرة إلى أهل القلم، لم يكن يدري أنه سيعيد تقديمه مرة أخرى بعد نصف قرن إلى أهل السكين».

واستطرد «غالي»: «قصة محفوظ وقطب ترسم مفارقة تاريخية أكبر من الأفراد، فإذا كان سيد قطب هو الناقد الأول الذي احتفى بنجيب

محفوظ قبل حصوله على جائزة نوبل بأربعة عقود، فإن معالم طريقه هدت أحدث القطبيين - أي الذين يتبعون قطب - لأن يضع السكين في عنق محفوظ في الذكرى السادسة لحصوله على الجائزة».

لكن المدهش أنه رغم صدور بيان عن اتحاد الكتاب بإدانة ما جرى لـ «نجيب محفوظ»، ورغم إعلان المثقفين تضامنهم معه، فإن المثقفين انقسموا إلى ثلاثة تيارات:

الأول، رأى أن محاولة اغتيال «محفوظ» سببها الرئيسي هو ترحيبه بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومن بين المؤمنين بهذا الرأي الكاتب الصحفي «فهمي هويدي».

الثاني، يرى أن الكيان الصهيوني هو الذي خطط لقتل «نجيب محفوظ»، ومن بين من كتب ذلك الكاتبة الصحفية «صافيناز كاظم».

الثالث، هو من يرى أن الإسلام السياسي هو من يستهدف قتل المثقفين، وبالطبع كان ذلك هو موقف أغلب المثقفين.

(٤)

وفي هذا العام رحل ثلاثة من كبار الكتاب، هم:

الأول، الشاعر «مأمون الشناوي»، وقد شارك في تأسيس صحيفتي «أخبار اليوم» و«الجمهورية»، وعمل في مجلتي «روز اليوسف»، و«آخر ساعة»، ويعد من أكثر الشعراء في الوطن العربي إنتاجًا، وقد حصل على جائزة الدولة التقديرية، ووسام الجمهورية.

الثاني، الأديب «عبد الفتاح الجمل»، وقد عمل لسنوات طويلة مديرًا لتحرير جريدة «المساء»، وقدم ملحقاتًا أدبيًا مستقلًا اكتشف فيه عددًا كبيرًا من كبار الشعراء والأدباء، وتقديرًا لجهده حصل على جائزة الدولة

التقديرية بعد أن اعتزل الصحافة وتفرغ للكتابة.

الثالث، «نبيل عصمت أبو نضارة»، وكان المشرف على الصفحة الثانية من جريدة «الأخبار» لسنوات طويلة، وله العديد من الأعمال الفنية.

(٤)

وفي تلك الأثناء بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة كبرى بسبب ما سُمي قانون نقابة الصحفيين الجديد.

وطرح الكاتب الصحفي «سلامة أحمد سلامة» في عموده «من قريب» سؤالاً مهماً وهو: «ماذا يراد للصحافة في مصر؟ هل نريدها مثل الصحافة في الدول الديمقراطية المتقدمة؟ أم نريدها مثل الصحافة في أنجولا والصومال وهاييتي أو على الأكثر مثل الصحافة في ليبيا والعراق وإيران؟».

واستطرد «سلامة» قائلاً: «الواقع أن أحدًا لا يعرف إجابة عن هذا السؤال، على الرغم من أن الإجابة هي التي ستحدد مدى صلاحية مشروعات القوانين المطروحة، وأصحاب المهنة يقفون موقف المتلقي يثرون ويغضبون أو يهللون ويصفقون دون فاعلية أو مبادرة من جانبهم».

وواصل «سلامة» حديثه قائلاً: «من هنا يبدو كأن الصحفيين يبدوون من النقطة الخطأ؛ فالإصلاح لا يبدأ بتنظيم مهنة العاملين في مشروع ما، ولكنه يبدأ بإعادة تنظيم المشروع نفسه، والملاحظ أن مصر لم تهتم كثيرًا بما

يمكن أن تؤول إليه حال صناعة الصحافة في مصر، فما زالت الصحافة في نظر الجميع مجرد جهاز من الأجهزة مثل الشرطة والبريد والنقل وطباعة الكتب المدرسية، وليس صناعة للإعلام والنشر هدفها التثقيف والتوعية والمشاركة السياسية والاقتصادية وتنوير الرأي العام».

وأردف «سلامة»: «لهذا السبب تتحول صناعة الإعلام تدريجيًا من مصر إلى خارجها وتتسع الفجوة بين ما يجري في العالم من تطور مذهل في مجالات الإعلام والاتصال وبين ما يجري عندنا.. فقد تحولت صناعة (الإعلام) إلى (استعلام) فهي تجفّ في مصر تدريجيًا مثل نهر يفقد مياهه بسبب التصحر والجفاف والبحر الاستوائي».

وكشف «سلامة» عن جوهر المشكلة الحقيقية التي تعاني منها الصحافة قائلاً: «المشكلة ليست في مشروع قانون النقابة الجديد الذي بوسع الصحفيين أن يرفضوه أو يعدّلوه أو يغيّروه، ولكنها في تراجع دور الصحافة وجودها».

أنت عبد الحليم حافظ!

(١)

«باسم الشعب..»

رئيس الجمهورية..»

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

المادة الأولى: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر أخبارًا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو دعايات مثيرة أو أوراقًا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبًا إلى الغير، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدراء مؤسسات الدولة أو القائمين عليها.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه إذا وقع ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد».

وتضمّن القانون العديد من المواد الكارهة للصحافة، والتي تعاقب الصحفيين بالحبس على اتهامات لم يتم ذكرها إلا في عدد محدود جدًا من

الدول على مستوى العالم.

وزعم صناع هذا القانون أن الهدف منه هو الدفاع عن الديمقراطية،
وحماية حرية الصحافة في مصر!

وفوجئ الصحفيون في صباح يوم ٢٨ مايو بإصدار مجلس الشعب
قانوناً جديداً للصحافة، وينشره في الجريدة الرسمية.

وفي مساء ذات اليوم عقد مجلس نقابة الصحفيين برئاسة «إبراهيم
نافع» اجتماعاً طارئاً لرفض القانون المشبوه.

ذلك القانون الجديد كان يستهدف الحد من حرية الصحافة وتقليص
الهامش الديمقراطي المتاح، والتضييق على الصحفيين في عملهم،
ومحاسبتهم على جرائم لا يعاقب عليها قانون، كما تضمن عبارات
فضفاضة يمكن أن تطال حرية أي صحفي، وتهدد حريات المواطنين
جميعاً تحت دعاوى غير مفهومة وغير مبررة لا تحترم المصالح العليا
للوطن، وفي الوقت الذي مازال فيه الصحفيون يطالبون بتنقية ترسانة
القوانين التي يحاكم الصحفي بمقتضاها فإذا بهم يُفاجأون بصدور
تشريعات جديدة تغلظ من العقوبات المقبلة، وتضخم من ترسانة
القوانين الاستثنائية.

وناشد بيان نقابة الصحفيين رئيس الجمهورية عدم التصديق على
القانون وإعادته إلى مجلس الشعب من جديد، وطرحه لمناقشة عامة
واستطلاع رأي الصحفيين، وأن مجلس النقابة يعبر عن أسفه البالغ أن
يصدر هذا القانون قبل يومين من الاحتفال بعيد الإعلاميين.

لكنَّ الرئيس صدق على القانون...

وفي اليوم التالي دعت نقابة الصحفيين إلى جمعية عمومية طارئة للتصدي
لذلك القانون، وذلك في العاشر من يونيو لبحث سبل مواجهة الأزمة،

وطلبت النقابة من الصحفيين الاعتصام في مبنى النقابة يوم السادس من يونيو، وطلبت الصحف بالاحتجاج يومًا.

واستجابت الصحف، واحتجبت ست صحف معارضة هي: «الوفد»، و«الأحرار»، و«الشعب»، و«العربي»، و«الأهالي»، و«الخضر».

(٢)

في هذا التوقيت أدرك «إبراهيم عيسى» أن أيامه في مجلة «روزاليوسف» باتت معدودة، فرغم أنه الرجل الثاني في المجلة فإنه لم يعد مسموحًا له إلا بالكتابة في بريد القراء!

فالرجل الأول فعليًا كان الأستاذ «عادل حمودة» مساعد رئيس التحرير، ورغم أنه كان داعمًا لـ «إبراهيم» في البدايات فإنه سرعان ما بدأت العلاقة تتوتر بينهما، وبدا أنها عند مفترق طرق، وقد لعبت أرقام التوزيع دورًا في ذلك.

ففي كل مرة يقفز فيها توزيع مجلة «روزاليوسف» يكون «إبراهيم عيسى» هو القائم بأعمال رئيس التحرير، فحين كسرت «روزاليوسف» حاجز العشرة آلاف نسخة كان «عيسى» حاضرًا بقوة، وحين كسرت حاجز العشرين ألف نسخة كان «عيسى» هو المسؤول، وهكذا حتى كسرت المجلة حاجز الأربعين ألف نسخة.

لكن كلما لمع «عيسى» ضاقت عليه المجلة بما رحبت، وشعر أن أيامه فيها صارت معدودة؛ فذهب «إبراهيم عيسى» إلى الأستاذة «سعاد رضا» العضو المنتدب للمجلة، وروى إليها ما يجري معه من تجاهل، وقال لها: «الزملاء يقولوا أن الأستاذ عادل بيعاملني باعتباري هاني شاكر وهو

عبد الحلیم حافظ»، فردّت عليه «سعاد» - بعبارة لم ینسها «إبراهیم» طيلة حياته - قائلةً: «أنت عبد الحلیم حافظ مش هو»!

شعر «عیسی» أنه قاب قوسین أو أدنی من ترك «روزالیوسف» تلك المجلة التي بدأ فیها العمل في صیف ١٩٨٤، وبعد عام واحد صار أصغر سكرتیر تحریر مجلة قومية في تاریخ الصحافة، وذلك قبل أن یتخرج في كلية الإعلام، وبعد عام واحد فقط من دخوله المجلة، بينما صدر قرار تعیننه الرسمي كسكرتیر تحریر لمجلة «روزالیوسف» في عام ١٩٨٩، وذلك قبل أن یتم عامه الخامس بعد العشرین.

(٣)

في تلك الأثناء تعددت لقاءات «عیسی» مع الناشر «عصام إسماعیل فهمي» الذي تعرف عليه في أثناء زيارته للمجلة، ولقاءاته مع الأستاذ «عادل حمودة»، مساعد رئیس تحریر «روزالیوسف» ورئيس التحریر الفعلي للمجلة، وقد نشر له كتاب «عمائم وخناجر» الذي حقق رواجًا كبيرًا، وأحدث جدلاً هائلاً.

وكان «عصام فهمي» بنوي إصدار جريدة جديدة برئاسة تحریر «عادل حمودة» واتفقا على كل شيء تقريبًا، واستقرّا على اسم الجريدة؛ لكن فجأة اعتذر «حمودة» لشعوره أنه قد اقترب من كرسي رئاسة تحریر «روزالیوسف».

فاتصل «عصام فهمي» بـ«إبراهیم عیسی» والتقیا في مقهى «عمر الخيام» في الزمالك، وطلب منه أن یتولى رئاسة تحریر جريدة «الدستور». ووافق «عیسی» على الفور، ولم تأخذ المناقشات المادية سوى دقيقة ونصف الدقيقة حسب فیها «عیسی» إجمالي ما یتقاضاه من مجلة «روزالیوسف»

ومن جريدة «الخليج» التي يعمل بها بجوار «روزا»، فوجده ١٣٥٠ جنيهاً فطلب من عصام فهمي ١٥٠٠ جنيه فوافق «عصام» على الفور، فهذا كان أقل من راتب رئيس قسم.

وظل «عيسى» و«عصام» عامًا كاملًا في رحلة إنهاء ترخيص الجريدة الجديدة، وقد قضى منها «عيسى» ثلاثة أشهر بمفرده في مقر الجريدة بشارع قصر النيل والذي كان عبارة عن شقة أربع غرف، منها غرفة لرئيس مجلس الإدارة، وغرفة تجمع بين رئيس التحرير ومدير التحرير.

وفي صباح كل يوم يذهب «عيسى» إلى «شقة قصر النيل» ويجمع بمن اختارهم للعمل معه، ويشرح لهم «حلمه» لما سيكون عليه الجورنال الجديد، ويذهب لمباريات الزمالك!

وقبل أن تصدر الجريدة بشهر كان «إبراهيم عيسى» قد انتهى من وضع أجندة أفكاره للأعداد الأولى من الجريدة في السياسة والثقافة والفن والرياضة وغيرها، وشرح للجميع أن الجريدة ستجمع بين الروح الشابة، والروح الساخرة، ولا توجد بها ثوابت سوى أنها ضد الإرهاب، وضد الفساد، كما جاء ذلك في افتتاحية العدد الأول.

وجلس «عيسى» طويلاً مع الصحفيين في قسم الصياغة، وقال لهم: علينا أن نلتزم بعامية «صلاح جاهين» كمنهج عام لصياغة الموضوعات بها، فمثلاً جملة «اصطبحننا وصبح الملك لله» لغة عربية فصحي؛ لكن يتم التعامل معها باعتبارها عامية، وهذا ما سنفعله في العناوين تحديداً. فالصحف في نظر الكاتب الكبير «إبراهيم عيسى» لا بد لها من أربعة أضلاع: «الموقف، والصياغة، والتأثير، والتوزيع»، فلا بد لكل صحيفة أن تحدد موقفها من الحياة، وبالتالي الأخرى بها أن يكون لها موقف سياسي، وكذلك لا بد لها من صياغة مهنية حتى لا تكون منشوراً دعائياً، ويجب أيضاً أن تكون الصحيفة مؤثرة وإلا صارت جزءاً من منظومة

الصحافة الصفراء التي توزّع كثيرًا لكن لا يبقى لها أثر.

(٤)

وفي مساء يوم الثلاثاء الثاني عشر من ديسمبر ليلة صدور «الدستور»، جلس «عيسى» بصحبة رفاق التجربة الجديدة على المقهى قائلاً لهم: «إحنا عملنا اللي علينا.. ورقصنا الكل في الملعب.. ووصلنا للجون.. وخطينا جون.. اللي أنا منتظره الصبح تصفيق الجمهور!»!

وفي صباح اليوم التالي انفجر الجمهور بالتصفيق، وبدلاً من أن يتم طباعة ثلاثة آلاف نسخة مثلما كان الحال مع الصحف التي تصدر بترخيص من قبرص وقتها، تم الاتفاق على طباعة ٣٠ ألف نسخة رغم معارضة كل من يعمل في إدارة التوزيع خوفاً على صديقهم «عصام فهمي» من الخسائر، لكن بمجرد أن رأى مسؤولو التوزيع الجريدة قرروا زيادة المطبوع إلى أربعين ألف نسخة!

وخرجت «الدستور» إلى النور، ونفدت النسخ عن آخرها، وقرر «فهمي» أن يطبع طبعة ثانية ١٠ آلاف نسخة نفدت هي الأخرى. وظل توزيع الجريدة ٥٠ ألف نسخة لمدة ثلاثة أشهر، ثم بدأ يزداد كلما زاد المطبوع، فذهب «عصام فهمي» إلى «إبراهيم عيسى» وقال له: «أنا كده فلوسي خلصت مش هينفع الجورنال يبقى بـ ٥٠ قرش».

كانت مغامرة كبرى، فالصحف كلها كان سعرها ٤٠ قرشاً وبالتالي فوجود صحيفة بجنيه يعني إعلان تحدّ ضخم وغير مأمون العواقب.. لكن «فهمي» اتخذ القرار، وكانت المفاجأة من القراء، فقد زاد توزيع الجريدة، وكسرت «الدستور» حاجز المئة ألف نسخة رغم أنها أغلى جريدة في مصر.

ومثلها كثر عدد عشاق «الدستور» والمُصنِّفين لها والمُحتفين بها من القراء كُثُر أيضًا عدد المتربِّصين بها والحاقدين عليها والمترقبين لنهايتها من دوائر السلطة، خصوصًا أنها كانت الجريدة الوحيدة التي لم تنشر صورة الرئيس «حسني مبارك» في الصفحة الأولى مطلقًا ولم تضع صورته في الصفحات الداخلية سوى مرة واحدة فقط طوال ثلاث سنوات.

فتعرضت الجريدة لمصادرة بعض أعدادها بدايةً من العدد الثالث، وذلك بسبب مانشيت عدد رأس السنة، الذي خرج يقول:

- أسوأ ١٠ شخصيات في مصر

وتنوعت الشخصيات بين الفن والرياضة والسياسة، وكان من بينهم كمال الشاذلي، وزير مجلسي الشعب والشورى، ورضا عبد العال.

وشعر «عصام فهمي» أن الجريدة اقتربت من خط النهاية فحاول أن يهدئ إيقاعها فجلس مع «إبراهيم عيسى» وطلب منه أن تنشر الجريدة تهنئة لمبارك بمناسبة ميلاد حفيده؛ لكن «عيسى» رفض وكذلك كل رفاق التجربة؛ فاقترح «فهمي» أن يكتب هو التهنئة بنفسه لكن «عيسى» رفض أيضًا.

وصدرت الجريدة دون تهنئة للرئيس، وبالمصادفة تعرض «عيسى» لوعكة صحية أقعدته في الفراش فلم يذهب أحد إلى الجورنال، فذهب إليه «عصام فهمي» فوجد عنده كل الزملاء، وجددوا رفضهم لفكرة تهنئة «مبارك»، وأنه من حقه كمالك للجريدة أن يفعل ما يشاء، ومن حقهم أن يتركوا العمل في الجريدة، فرضخ «فهمي»، وصمت.

(٥)

كانت «الدستور» بمثابة فتح جديد في مهنة صاحبة الجلالة، ومثلها

عرف الشعر العربي مدرسة «الإحياء والبعث» عرفت الصحافة المصرية مدرسة «الإحياء والبعث للصحافة المصرية» بعد جمود شلّ حركتها، وأقعدتها بعيداً عن التجديد، وصار التكرار والنمطية هما السائدتين.

لكن «عيسى» لم يكن يتصور أن تصير «الدستور» واحدة من أهم المدارس الصحفية في تاريخ مصر، وتخرج منها أجيال من رؤساء التحرير الذين حكموا السوق الصحفية لمدة جاوزت العشرين عاماً، ومن كبار الكتاب، والمبدعين.

إذا عرفت الصحافة المصرية على مدار تاريخها الطويل والممتد خمس مدارس صحفية كبرى مؤثرة ومُجددة ومُغايرة، فبلا أدنى شك «الدستور» واحدة من تلك المدارس الكبرى رغم تواضع إمكاناتها المادية مقارنةً بمنافسيها، لكن ظلت إمكاناتها المهنية جبارة، وخلاقة، وهائلة، وطاغية، وراسخة، ومؤثرة.

فحين خرجت إلى السوق الصحفية كانت ميزانيتها لا تزيد على ١٧ ألف جنيه، وهي ميزانية تعد أقل بكثير من راتب أحد رؤساء التحرير في ذلك العصر؛ لكن الكل تأثر بـ«الدستور»؛ إيجاباً أو سلباً، مُحباً أو كارهاً، مؤيداً أو معارضاً، مُصنِّقاً أو مُتَحَفِّظاً، داعماً أو متعجباً، مادحاً أو غاضباً... الكل تأثر، والبعض حاول التقليد لكنه لم يفلح، فالمعادلة الكيميائية التي صنعها وصاغها «إبراهيم عيسى» والذين معه كانت عصية على التكرار.

كانت «الدستور» تجربة جيل كامل باختلافاته، وتعددته، وتطاحنه أحياناً، وكان من بين مَنْ شاركوا فيها: «جمال فهمي» مديراً للتحرير، والدكتور «أحمد محمود» المدير الفني الذي لعب دوراً مؤثراً في شكل الجريدة، و«حمدي رزق» رئيساً لقسم التحقيقات، و«نصر القفاص»

رئيسًا لقسم الرياضة، و«بلال فضل»، و«عمر طاهر»، و«خالد صلاح»، و«أسامة سلامة»، و«عماد أبو غازي»، و«محمد الباز»، و«إيهاب الزلاقي»، و«سيد علي»، و«جمال العاصي»، و«حمدي عبد الرحيم»، و«محمود الكرودي».

أراد «إبراهيم» أن يكسر «الأصنام» في تلك التجربة، ويحطم التابوهات، ويجدد دماء الصحافة؛ فاستخدم التكنولوجيا الحديثة التي لم تكن قد عرفتها بعد الصحف، مثل الكمبيوتر والإنترنت فلم يكن هناك سوى خطين فقط لمن يريد الاطلاع على الإنترنت، الخط الأول لدى مجلس الوزراء، والثاني ملك جامعة القاهرة.

(٦)

لكن المتربصين لم يهدؤوا، ووجدوا ضالَّتْهم في العدد رقم «١١٦» في الصفحة الرابعة في موضوع بعنوان «منشورات تستهدف ثلاثة رجال أعمال أقباط».

وفي صباح يوم الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٩٩ صدر القرار بمصادرة جريدة «الدستور» لتكون أول جريدة تتم مصادرتها، وإغلاقها منذ عام ١٩٥٤، وكان توزيعها وقت إغلاقها ١١٢ ألف نسخة رغم أنها لم تنشر قضية آداب واحدة طوال تاريخها!

وباءت كل محاولات إعادة الجريدة بالفشل؛ لكن «عصام فهمي» قرر أن يستمر في رحلته مع صناعة الصحافة المستقلة فحصل على ترخيص جريدة «صوت الأمة» واختار «عادل حمودة» رئيسًا لتحريرها واتفقا

على أن يكون «إبراهيم عيسى» مديرًا للتحريض؛ لكن بعد استطلاع رأي الرئاسة!

واتصل «حمودة» بالمستشار السياسي للرئيس الدكتور «أسامة الباز» وطلب منه أن يسأل الرئيس «مبارك» عن إمكانية عمل «عيسى» كمدير لتحريض جريدة «صوت الأمة»... ولم يتأخر الرد!

اتصل «أسامة الباز» بـ«عادل حمودة» وقال له: (الرئيس يقول مش ده الواد الـ«...») اللي عمل رواية بيشتمني فيها..! لأ طبعًا ما يشتغلش!) كان «مبارك» يقصد رواية «مقتل الرجل الكبير» التي تمت مصادرتها قبل أيام من تلك الواقعة، وذلك بعد أن أرسلها «إبراهيم عيسى» إلى مؤسسة «الأهرام» لطباعتها؛ لكن بعد طباعة ألفي نسخة رفضت «الأهرام» توزيعها، وحين طلب «عيسى» النسخ المطبوعة، رفضت المطبعة، وقال له مدير المطابع: «لا يمكن تاخذ الرواية اللي بتهاجم الرئيس»، ثم أردف قائلاً: «عمومًا ١٠ دقائق وأرد عليك».

وبعد دقائق عاود مدير المطابع الاتصال، وقال لـ«عيسى»: «جميع النسخ نفدت.. تعالى خد فلوس الألفين نسخة»!

وقضى «إبراهيم عيسى» سبع سنوات عجاف غير مسموح له بإصدار الصحف بقرار من الرئيس شخصيًا.

يوم القيامة في مصر

(١)

وبعد ثلاثة عشر شهرًا في معركة طاحنة بين السُّلطة والصحافة جاءت كلمة النهاية في صباح يوم الأحد ١٦ من يونيو، وافق مجلس الشعب على مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بجرائم النشر، وصدّق عليه رئيس الجمهورية.

وبعد ٤٨ ساعة فقط وافق مجلس الشعب على مشروع قانون بشأن تنظيم الصحافة هو القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، وصدّق عليه الرئيس، لكي تصل الأزمة إلى حل وسط حقق بعض أهداف الصحفيين من إسقاط القانون المرفوض ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وحقق بعض أهداف رجال السُّلطة، بتشديد بعض العقوبات في جرائم النشر.

فقد ظل الحبس في قضايا النشر قائمًا، لكن تم تخفيض عدد السنوات التي يمكن أن يقضيها الصحفي في السجن.

لكن أغلب الكُتاب والصحفيين اعتبروا ما جرى انتصارًا كبيرًا،

وساحقًا، وبمثابة النهاية السعيدة، وتقدم عدد كبير من الصحفيين بالشكر إلى السيد الرئيس باعتباره راعي الحريات، ومساند الصحافة الأول، ومنقذها؛ لكن في وسط التعليقات الكثيرة على ما جرى، كان هناك تعليق مختلف للكاتب الصحفي «سلامة أحمد سلامة» الذي قال: «لا يوجد شيء اسمه قانون الصحافة أو قوانين الصحافة في بريطانيا، وكذلك في معظم الديمقراطيات الغربية، وإن كانت الدساتير فيها نصّت على مبدأ حرية الصحافة والتعبير باعتبارها من الحقوق الأساسية».

(٢)

وفي الخامس من أغسطس عُقدت محكمة النقض التي تألفت من: المستشار: «محمد مصباح شرايية» رئيسًا.. وعضوية المستشارين: «فتحي محمود يوسف، وسعيد غريان، وحسين السيد متولي، وعبد الحميد الحلفاوي».. وبحضور المحامي العام: «ناجي عبد اللطيف».

وصدر حكم باعتبار الدكتور «نصر حامد أبو زيد» مرتدًا، والتفريق بينه وبين زوجته الدكتورة ابتهاج يونس، أستاذ الأدب الفرنسي بجامعة القاهرة.

وفي ١٦ أغسطس أرسل الدكتور «نصر حامد أبو زيد» خطابًا إلى مجلة «روزاليوسف» جاء فيه: (من نصر أبو زيد إلى الأمة المصرية عبر «روزاليوسف».. أنا أفكر.. أنا مسلم.. لا مفر من الإقرار بأن هذا الحكم الظالم يبدو كأنه يعلن للعالم الذي بدأ بالفعل الدخول في القرن الواحد والعشرين، أن المسلمين فشلوا في دخول القرن المنصرم، فهل تبدّد بالفعل كل شيء، التاريخ والتراث والوطن..؟ هل صار شعارنا الآن «أنت تفكر.. إذن أنت مرتد» بعد أن كان في كل عصور ازدهار الفكر الإسلامي

«أنا أفكر إذن أنا مسلم» أو «لأنني مسلم فيجب أن أفكر»؟ لا تصدقوا كلام القاضي أنني مرتد؛ لأن المرتد والعياذ بالله لا يتقدم بإرادته لينال لقب «الأستاذية» في جامعة في بلد مسلم إلا لو كان مجنوناً.. وقد عشت بينكم ولم تظهر عليّ أعراض جنون من أي نوع).

واختتم «أبو زيد» رسالته قائلاً: «لقد صار الدفاع عن نضارة الإسلام منذ الآن أكبر من أن يكون همًّا أكاديمياً.. صار مسألة حياة أو موت.. أن تكون أو لا تكون.. وإذا كان شعار العالم (أنا أفكر فأنا موجود).. فليكن شعارنا (أنا أفكر فأنا مسلم)».

(٣)

وكتب «عادل حمودة» مُعلقاً بمقال بعنوان «يوم القيامة في مصر.. العالم مرتدّ والعالمة من أولياء الله»!

وجاء فيه: «في شقة على النيل بالقرب من السفارة الإسرائيلية كان رجل الأعمال المليونير العصامي يتلقى العزاء في وفاة زوجته عندما فوجئ بسيدة رشيقة، خفيفة، ترتدي ملابس أبيض في أبيض تقرر فجأة أن تقفز من مكانها لتحاضر المعزّين في فلسفة الموت والبعث وعذاب القبر، وجهنم، ويوم القيامة، ولم تكن الداعية الإسلامية المجتهدة سوى الراقصة التي هزّت أعصاب الرجال من المحيط إلى الخليج، وأبدعت في أمور لم يقدر عليها سواها.. سحر حمدي».

وأعلن مركز حقوق الإنسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية عن عميق أسفه لتفريق «د. نصر حامد أبو زيد» عن زوجته الدكتورة «ابتهاال يونس» وأن التفريق يعد انتهاكاً لحقوق المذكورين اللذين يمتلكان بمفردهما الافتراق بإرادتهما المنفردة ولا يملك أي شخص مهما كانت سلطته أن يفرّق بين زوجين لا يرغبان في الانفصال، لأن ذلك يعد سلطاناً

وجبروتًا يخالف المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي شُرعت لأن يكون الإنسان حرًا في اختيار زوجه دون أن يكون للآخر حق التفريق بينهما وإلا عدنا إلى عهد العصور الوسطى والظلام.

وأذاعت وكالة «رويترز» أن محامين من المدافعين عن حقوق الإنسان تخلّوا عن طعن قضائي نيابةً عن الكاتب المصري «نصر أبو زيد» لأن محامين عن الأصوليين هددوهم بالقتل.

واضطر الدكتور «أبوزيد» إلى ترك البلاد واللجوء إلى هولندا، وهناك نال عدة أوسمة وجوائز في العالم العربي وخارجه كان آخرها جائزة «ابن رشد للفكر الحر» في برلين والتي تحمل اسم الفيلسوف العربي الشهير.

بضع صحف ومجلات قليلة دافعت عن الدكتور «نصر حامد أبوزيد» منها مجلة «روزاليوسف» وجريدة «الدستور»؛ لكن المدهش أن بعض الصحف التي لم تدافع عن «نصر حامد أبوزيد» في حياته وقفت معه بعد رحيله، واعتبرته من رموز التنوير والتفكير الحر، وأحد ضحايا حرية التعبير.

وفي هذا العام حزنت مصر على رحيل عدد كبير من كبار الكتاب والأدباء والمثقفين، من بينهم «أحمد بهاء الدين، وخالد محمد خالد، وصالح مرسي، والدكتور حسين مؤنس»، علاوة على المخرج «صلاح أبو سيف»؛ لكن في هذا التوقيت اقترب عدد سكان مصر من ستين مليون نسمة!

قضية «قفا» السعدي!

(١)

في صيف ٩٧ كانت مصر تعيش حالة من الحزن بعد أن ودّعت الكاتب الكبير «مصطفى أمين» والفنانة «مديحة كامل» والفنان «محمد عوض» والكاتبة الكبيرة «سهير القلماوي» خلال أربعة أشهر فقط، وكان الملل متسيداً والجمود السياسي والرياضي والفني مسيطراً. «مبارك» يدخل عامه السادس عشر في الحكم ولا بوادر لإصلاح، و«الأهلي» يحصل على الدوري للمرة الرابعة على التوالي دون منافس، والمنتخب يعيش واحدة من أسوأ فتراته، وأفيشات «نادية الجندي» تنتشر في الشوارع وتحتل واجهات السينمات باعتبارها نجمة الجماهير، ولا ينافسها على الإيرادات سوى «عادل إمام».

في هذا التوقيت كان «أحمد زكي» يستعد لفيلمه الجديد «البطل» ويمنح مجموعة من المواهب الشابة الفرصة للظهور من بينهم «محمد هنيدي». وعرضت السينمات فيلم «إسماعيلية رايح جاي» بطولة «محمد فؤاد

وحنان ترك ومحمد هندي» ونجح وكسر تابوهات كثيرة وتجاوزت إيراداته ما كان يتوقعه أكثر الناس تفاؤلاً، وطغى نجاحه على كل الأفلام التي ظهرت قبله وبعده - في تلك المرحلة - بما فيها فيلم «البطل» ذاته!

(٢)

في هذا التوقيت اندلعت معركة كبرى بين الكاتبين الكبيرين «محمود السعدني» و«جمال بدوي».

بدأت المعركة حين كتب المؤرخ «جمال بدوي» معلقاً على مقال قال فيه العم «محمود السعدني»: «إن ضابطاً رقيقاً في سجن الفيوم قام بلزقي على قفايا! وفي سجن الواحات قام ضابط آخر بكسر ذراعي بالشومة، ولكنه كان رجلاً بحق وحقيقي وابن ناس ومتربي كويس، ولذلك توطدت بيني وبينه أوامر الصداقة، واستمرت صداقتنا حتى انتقل إلى رحمة الله». ويشور «جمال بدوي» على ما ذكره «السعدني» بقوله: (تنكدت غاية النكد حين قرأت في مقال الكاتب الكبير «محمود السعدني» في صحيفة «أخبار اليوم» أنه تعرض للصفع على قفاه، وكُسر ذراعه بالشومة في أثناء قضائه فترة الاعتقال في العصر الناصري).

ويضيف «بدوي»: (هممت أن أكتب برقيات استنفار إلى نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب وجمعيات حقوق الإنسان احتجاجاً على ما أصاب الزميل من إهانات لا تُغتفر لولا أنني تسمرت عندما وجدت الأستاذ يشيد بهذه الإهانات المزرية ويستحسنها، ولا يجد أي غضاضة في اللزق على قفاه أو كسر ذراعه بالشومة ويصف الضابط الذي ضربه على قفاه في معتقل الفيوم بأنه «رقيق وخليوة ورشيق ويتفصع في حديثه حبتين»، أما الضابط الذي كسر ذراعه في سجن الواحات فقد كان «رجلاً بحق

وحقيقي وابن ناس ومتربي كويس» وبقيت بينهما علاقة طيبة وصدقة متينة بعد خروجه من السجن).

ويسخر المؤرخ من تسامح «السعدي» المبالغ فيه - في رأيه - فيقول: يريد «السعدي» أن يبدو لقرائه في صورة الرجل المتسامح كبير القلب الذي نسي الإهانات التي مسحتها إنجازات يوليو، وفي رأيه أن إشراقات يوليو تمحو كل المظالم والظلمات التي سيكنسها التاريخ في زبالته وبها فيها اللزق على القفا، وكسر الأذرع، وتقطيع الأوصال، ونفخ البطون، وهتك الأعراض.. وهو حر في الإشادة بإنجازات يوليو، فهذا حقه الذي لا ينازعه فيه أحد لكنه ليس حرًا في إباحة قفاه للصفح محبة في ثورة يوليو، لأن قفا «السعدي» ليس ملكية خاصة يتنازل عنها كيفما شاء، بل هو ملكية عامة يشاركه فيها كل أصحاب القفوات في مصر والعالم (الثالث).

(٣)

ولأن «السعدي» أحد ملوك فن السخرية فكان رده على صفحات مجلة «المصور» أكثر سخرية، فتحت عنوان «القفا في خدمة الشعب» كتب يقول: (الكاتب الكبير الأستاذ «جمال بدوي» رئيس تحرير «الوفد» كاتب موضوعي لا يلجأ إلى المبالغة أو التهويل، ولأنه مؤرخ أيضًا فهو لا يضيف من عنده على الحقائق الثابتة، ولا يلوي عنق الحقائق لكي يصل إلى الهدف الذي يريده، ولذلك كانت دهشتي كبيرة عندما حاد عن أسلوبه المعروف به، واخترع أشياء من خياله لكي يُدينني بما ليس له أثر في واقع الأمر).

ويذهب «السعدي» إلى الرد على ما ذكره المؤرخ، ويقول: «لا أعرف

من أين استنتج الأستاذ جمال بدوي أن العبد لله تلذذ بهذا اللزق على القفا، وأني فخور به إلى الدرجة التي أباهي بها الآخرين». ويعود لحكاية الضابط الذي كسر له ذراعه ويشيد به بقوله: (هناك ألف مسجون كانوا في سجن الواحات، وأعتقد أنهم جميعاً سيشهدون للضابط «محمود شنيشن» كما شهدتُ له، لأن الرجل كان مطلوباً منه طبقاً لأوامر العقيد «حسن المصيلحي» واللواء «عبد العظيم فهمي» أن يمارس ضرب المعتقلين دون خشية من النتائج حتى لو أدى الضرب إلى الموت، وكانت التعليقات نفسها قد صدرت إلى «حسن منير» مأمور معتقل أبو زعبل، ولكن الذي حدث أن حسن منير نفذ الأوامر بغباء فقتل ١٧ سجيناً، من بينهم الأستاذ «شهدي عطية»، وفي الوقت نفسه لم يسقط قتيل واحد في سجن الواحات لأن «محمود شنيشن» نفذ الأوامر بذكاء».

وبإشارة ساخرة من «بدوي» إلى ما ذكره «السعدني» يقول: (القفا لم يُخلق للصفع، وإنما ليرتكز عليه الإنسان كي تعلق هامته، ويتألق جبينه، ويرتفع رأسه إلى عنان السماء»، ويضيف: فعندما قال «جمال عبد الناصر» «ارفع رأسك يا أخي» فقد كان الظن أن ترتفع الرأس لتكريم وتُحترم لا لتُصفع على قفاها أو تُفصل عن جسدها).

ثم يعود «بدوي» إلى لب القضية ويقول: (الذراع التي كسرتها الشومة هي التي كانت تمسك بالقلم لتكتب المقالات التي تحارب الاستعمار وتكشف فساد «الملك الزين أبو وردة على الخدين»، وتنتقد زعماء أحزاب الأقلية الذين كانوا يجدون الشرف كله في تقبيل جواني الملك، وفي السجود عند حذائه اللميع).

ويتساءل: فكيف يكون مصير حامل هذا القلم الشجاع كسر الذراع واللزق على القفا، في العهد الذي قال صاحبه (يقصد «جمال عبد الناصر») إنه جاء ليعلم المصريين العزة والكرامة!؟

ولأن «السعدني» صاحب عبارة «أنا ناصري إلى يوم أبعث» فكان طبيعياً أن يثور عندما وجد الاتهامات تلتصق بـ«جمال عبد الناصر» فقال مدافعاً عنه: «عبد الناصر لم يكن مديراً المصلحة السجون أو مأموراً لسجن أبو زعبل، لكنه كان رئيساً للجمهورية».

ويستطرد «السعدني»: «هل كان عبد الناصر يقوم بالاتصال شخصياً بمأمور الواحات أو بمدير منطقة أبو زعبل؟». وبسخريته المعهودة عن مسألة مقارنته بزعماء أحزاب الأقلية فيقول: «لحظة ضربي على قفائي في سجن الفيوم كنت معتقلاً مسلوب الحرية والإرادة، وضربي بالقلم على قفائي أو حتى بالجزمة لا يسيء إلى العبد لله، لكنه يسيء إلى الضابط الذي ارتكب جريمة الضرب».

ويتساءل «السعدني»: «ما وجه المقارنة بين معتقل مسلوب الإرادة وبين زعماء أحزاب المعارضة؟ الذين يدبجون الخطب العصماء ضد المستعمر المحتل، وفي الوقت نفسه ينحنون كرقم ٨ لتقبيل جواتي الملك، ومنهم من ينحني أكثر لتقبيل حذاء صاحب الجلالة! هل هناك مقارنة بين هذا وذاك يا أستاذ جمال؟ وكيف غابت هذه البدهية عن فطنتك يا أستاذ؟».

(٤)

وينتقل «بدوي» إلى مرحلة جديدة من الهجوم فيقول: «لو حدث الصفع على الخدين لكانت الطامة أهون لأن لزق القفا هو أخط أساليب الإذلال، ولا يُقدم عليه إلا نذلاً، ولا يصبر عليه إلا الأذلاء؛ فكيف بكاتبنا (السعدني) يستهون هذا الفعل الدنيء ويرى فيه مكرمةً من مكارم ثورة يوليو التي يهون من أجلها كل شيء حتى كرامة البشر؟ ولا يخفف

من هذا الجرم أن تعلق مسؤوليته في رقبة ضابط رقيق وحليوة أو سجان غبي.. فالمسؤولية إنما تعلق في رقبة السيد الأكبر الذي جعل من التعذيب سياسة مرسومة لتحطيم معنويات الشعب، وزرع الجبن والخوف والهلع في نفوس الناس حتى يتفوقعوا في مكامنهم، وينصرفوا عن شؤون الحكم والسياسة إلى الكورة، والحشيش، والبانجو، وعبادة الشيطان، والإغراق في العبث، والمجون».

ويشير «بدوي» إلى الصفعات التي هوت على قفا «السعدني» قائلاً: «كان ينبغي أن يتردد صداها في كل أنحاء البلاد وأن ينتفض من أجلها أحرار العالم الثالث لأن تحطيم كرامة مواطن هي إهانة لكل البشر، وتمزيق جسد شخص واحد بالكرباج يؤدي إلى تمزيق روح النخوة والشهامة والشجاعة عند جموع الأمة، فتصاب بالخنوع والاستسلام واللامبالاة». ويستطرد «بدوي» بقوله: «إن جرائم التعذيب لن يمحوها الدهر، ولن يكنسها التاريخ من مزبلته كما يتمني (السعدني)، والتاريخ لن يرحم الطغاة الذين احتقروا شعوبهم وأذلوا مواطنيهم باسم المكاسب الثورية، لأن الإنجازات التي تتحقق عن طريق الكبت والقهر والقمع تُرصد في خانة الخسائر عند الحساب الختامي، والوسيلة لا تنفصل عن الغاية، والغاية لا تبرر الوسيلة، إلا عند أتباع ميكافيلي الذين يستبيحون الحرمات ويدوسون على الأخلاق من أجل تحقيق الهدف».

ويضيف «بدوي»: (نظم الحكم الديموقراطية لا تفرط في كرامة المواطن مهما كان الثمن، ومهما كانت الحجج والادعاءات، ولنا في حكومات «الوفد» عبرة فقد كان هدفها تحرير الوطن من الاحتلال وإقامة الحياة الدستورية النظيفة، والارتفاع بمستوى حياة السواد الأعظم من الشعب، ومضت في هذا السبيل أشواطاً بعيدة بقدر ما سمحت سنوات حكمها المتقطعة ومع ذلك لم نسمع عن حكومة «الوفد» أنها نفخت بطناً

أو سحلت جسدًا أو لزقت كاتبًا على قفاه، وهذا هو الفرق بين حكم الشعب وحكم العسكر، بين حكومة تحترم كرامات الناس وتصون أعراضهم وأموالهم ودماءهم وبين حكومة تستعين بالكلاب والكراباج والعروسة لتحقيق العدل والمساواة).

(٥)

وعلى الجانب الآخر أخذ «السعدي» يعدد في محاسن الثورة قائلاً: «ثورة يوليو التي أتمت قناة السويس، وأنشأت عشرات المصانع على أرض مصر وأقامت السد العالي، وأشركت العمال في إدارة المصانع والشركات وصادرت مئات الملايين من ثروة الخواجات واليهود الذين مصمصوا عظام مصر وشربوا دمها، ثورة يوليو التي أشعلت الثورات من اليمن حتى كوبا، ومن الكونغو حتى جامايكا، ثورة يوليو التي فتحت أبواب الجامعات للتعليم بالمجان، واشترطت وجود نسبة الخمسين بالمئة في مجالس نيابية أو محلية، ثورة يوليو التي وزعت الأرض على الفلاحين، واستردت خلوات الرجل السكن، وأمّنت للمصريين الغذاء والكساء والدواء والسكن، هذه هي ثورة يوليو يا أستاذ جمال».

ويستطرد السعدي: «إنني على استعداد لتأجير قفائي لكل أنواع اللزق والقص لمن يستطيع حماية شعب مصر الغلبان من عدوان السادة المفتحين المفترسين الذين نهبوا البنوك وسرقوا أراضي الدولة، وربحوا الملايين من وراء بيع الأغذية المسمومة للكادحين من شعبنا!»

ويضيف «السعدي»: لا ينبغي لنا أن ننسى أننا دولة تنتمي إلى العالم الثالث، وعلينا أن نتذكر دائماً أن الذي قتل حسن البنا هو مدير الأمن (عبد القادر طه)، وأن (رفيق الطرزي) أصيب بمئة رصاصة من مدفع

رشاش أطلقه عليه مخبر في البوليس الملكي».

واختتم «بدوي» مقاله بقوله: «يفترض فينا -نحن الكتاب- أن نحث الناس على التمسك بكرامتهم، واستنكار ما يقع عليهم من ضيم وظلم.. فكيف بنا إذا شجعناهم على قبول الذل واستعذاب الضرب على القفا واعتباره منةً ومكرمةً من النظام الثوري..؟ ولست أدري يا أستاذ سعدني أيهما أشد إمعاناً في الذل؛ زعماء أحزاب الأقلية الذين كانوا يجدون الشرف الرفيع في تقبيل جوانتي الملك فاروق والسجود عند حذائه اللميع، أم الكاتب الذي يستلذ اللزق على القفا، ويرى في ذلك مدعاةً للفخر والمباهاة؟».

أما «السعدني» فيقول: «صدقني إذا قلت لك إنني شعرت بالهمم والغم عندما قرأت لك بأنك تنكدت نكدًا شديدًا عندما عرفت أنني تعرضت للصفع على قفائي في أثناء فترة اعتقال، وأنت هممت أن تكتب برقيات استنفار إلى نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب وجمعيات حقوق الإنسان احتجاجًا على ما أصاب العبد لله من إهانات لا تُغتفر، وهو موقف يدل على شهامة حقيقية، وزمالة تتفوق على زمالة السلاح».

ويتساءل «السعدني» ساخرًا: «ألا ترى معي أن موقفك هذا تأخر كثيرًا، وكان أحرى بك وأنت الكاتب الحُر أن تكتب هذه البرقيات ونحن في السجن نُلزق على أقفيتنا، خصوصًا وأنت من جيل العبد لله؛ فلماذا لم تكتب سطرًا واحدًا يا أستاذ جمال عن عمليات التعذيب التي استهدفت زملاءك في سجون عبد الناصر، وهناك احتمال من اثنين لا ثالث لهما، إما أنك علمت وسكت وأثرت السلامة، وهذه المصيبة.. وإما أنك لم تعلم ولم يصل إلى سمعك طراطيش كلام من أي نوع عما جرى لزملائك في السجن وهنا تكون المصيبة أعظم».

واختتم السعدني حديثه قائلاً: «أرجوك يا أخ جمال عدم الاهتمام

بقفا العبد لله، فقفا العبد لله حلیم وقوی وتحمل كثيرًا وعلى استعداد
لكي يتحمل أكثر إذا كان هذا يحقق السعادة والرخاء والطمأنينة لفقراء
مصر!».«

الجلالية والسيمون فيميه!

(١)

وافق الشاعر «أحمد فؤاد نجم» على حضور حفل أقامه رجل الأعمال «نجيب ساويرس» للاحتفال بعيد ميلاد «نجم» السبعين، فقامت القيامة الصحفية بين اثنين من الخبراء في إدارة المعارك.

كلاهما أستاذ كبير في فن التأثير في الجماهير، ولكلٌّ منهما مقعد دائم في صفوف المعارضة، يرفعان دائماً شعار البسطاء فوق كل اعتبار، كلاهما ثوري الهوى لا يتخلى عن مبادئه، ولا يرضى بالحلل الوسط، ظلاً رفيقين لسنوات طويلة لذلك لم يكن أكثر المتشائمين يتوقع أن يصبحا خصمين في معركة لا تقبل القسمة على اثنين.. فالأول هو الشاعر الكبير «أحمد فؤاد نجم» الشهير بـ«الفاجومي»، أما الثاني فهو الكاتب الكبير «عادل حمودة».

سبب المعركة هو موافقة «الفاجومي» على حضور حفل أقامه رجل الأعمال «نجيب ساويرس» للاحتفال بعيد ميلاده السبعين.

تحت عنوان «الجياد لا تباع في السوبر ماركت» كتب «عادل حمودة» يقول: «هل هو نفسه أحمد فؤاد نجم الذي مشينا وراءه في يوم من الأيام منومين بسحر شجاعته وجرأة قصائده.. كيف انقلب من شاعر يحطم أصنام السياسة إلى شاعر يغني على الرقابة.. ما الذي أغراه أن يتكلم غير لسانه ويأكل طعامًا غير طعامه، ليقبل تكريمًا في ملهى ليلي بمناسبة عيد ميلاده السبعين، ليبدو بجلبابه الشهير في هذا المكان الغريب، كأنه في حفلة تنكرية، أو في جلاية بارتي.. فلا المكان مكانه، ولا الجمهور يناسبه، ولا أشعاره يمكن أن تولد هناك.. أشعاره كانت تعيش على الفول والعدس لا على الكافيار والسيمون فيميه.. أشعاره كانت تتحدث عن الصحافة لا عن البورصة، وشركات الصرافة... رغم كل التساؤلات فإنني لن أضع علامة استفهام واحدة، فنحن في زمن لا يعرف علامات التعجب والاستفهام.. ومن كثرة الدهشة لم نعد في دهشة».

(٢)

لم يكن «نجم» من هذا النوع الذي يفضل الصمت فكعاداته كان «فاجوميًا» في رده فقال: «الأستاذ عادل حمودة خانة ذكاؤه حينما اختارني بالذات، ودون بقية خلق الله ليتخذ من جسدي النحيل مَعبرًا إلى عالم رجال الأعمال، ربما لأموالهم والله أعلم.. أولًا: لأنني أبعد ما أكون عن عالم وأموال ورجال ونساء الأعمال.. ثانيًا: وهو الأهم يا أخ حمودة، أنا مقاسي كبير عليك، ولأ أنت مش واخذ بالك!».

ويستكمل حديثه قائلًا: (رغم أن رجل الأعمال المهندس نجيب ساويرس قد أقام لي حفل عيد ميلادي في كباريه، وأنني أرثدي جلاية

بارقي - طبعاً من باب الاستظراف - واتهمني ظلمًا بتعاطي الكافيار والسيمون فيميه، وزفّ نعيي للأمة، وأعلن نهايتي كشاعر، وتحذاني «حمودة» أن أكتب قصيدة جديدة).

أما «حمودة» فعاد بذاكرته إلى فترة الستينيات، تلك الفترة التي علت فيها نجومية «الفاجومي»، إذ يقول عنها: «أحمد فؤاد نجم ليس أي شاعر، إننا نمتلكه أكثر مما يمتلك هو نفسه، وهو جزء منا، تكون في وقت كنا في حاجة إليه وهو جزء من تاريخ هذا الوطن، ومن ثم فليس من حقه أن يتصرف دون مشورتنا ودون أن يضعنا في حساباته، فلقد خرج مثل كل الأشياء الجميلة معمداً بالنار والحديد المنصهر، جاء في الوقت المناسب وكنس مستوطنات العنكبوت التي نشرت خيوطها في هزيمة ١٩٦٧، في هذا الوقت خرج من رحم الصبر والمعاناة شاعر اسمه أحمد فؤاد نجم كانت مهمته تكدير السكوت بالأنغام، وإشعال الحرائق في الوجدان العام».

ويستطرد بقوله: «كان جيلنا على عتبة الحياة الجامعية حين جاء الزلزال (يقصد هزيمة ١٩٦٧) وكنا نحب جمال عبد الناصر كما نحب أنفسنا، ولكننا لم نستوعب ما جرى فرحنا نعلن مع كل الإيمان به غضبنا منه، فوجدنا في قصائد أحمد فؤاد نجم ما ينزع الشمع الأحمر عن هذا الغضب، وكانت هذه القصائد شهادة لا تقبل الزور على العصر ووثيقة دفاع عن النفس في جنائية وطنية عامة لم نرتكبها وإن وجدنا أنفسنا نحاكم عليها فرحنا نكتب بأيدينا مئات النسخ من قصيدة طازجة يكتبها، وخرجت قصائده مهزّبة من وراء الجدران السميكة لتصبح الصحيفة المعارضة الوحيدة في ذلك الوقت، فهو يتحدث عن غياب العقاب والمسؤولية الجنائية أن البلد من السكّات بعضها راح لليهود والبعض مات.. واللي جابوا النكسة لسه ع الكراسي فوق ظهور المخلوقات».

(٣)

ويعود «نجم» أيضًا بذاكرته إلى أول مرة التقى فيها «عادل حمودة» ويقول: «أول مرة شفته فيها كانت في الجزائر في خريف عام ١٩٨٣، على ما أذكر في مكتب طاهر عدواني-رجل المخابرات الفرنسية في وزارة الثقافة الجزائرية- ولم أندش لوجوده في الجزائر كمراسل صحفي فترة كانت العلاقات بيننا وبين الجزائر مقطوعة بسبب زيارة السادات الشهيرة للقدس المحتلة، ولكنني أيقنت أنه يؤدي مهمة أنا في غنى عن معرفة أسبابها، ويكفيني أنني رأيته بصحبة (...). مندوبة أمن الدولة في مؤسسة (روز اليوسف)».

ويضيف قائلاً: (تمر خمس سنوات في الغربة والمنفى الاختياري وعدت إلى مصر المحروسة لأجد أشياء كثيرة قد تغيرت، كانت مجموعة المواهب الشابة تتأهب للتألق على صفحات «روز اليوسف»، وكان يرأس تحريرها آنذاك الأستاذ «محمود التهامي» حيث برز فجأة «عادل حمودة» ككاتب لرئيس التحرير له سلطات ونفوذ لأجعص رئيس تحرير لأجعص مؤسسة صحفية في مصر المحروسة! علمًا بأن هذا الحمودة سبق له السفر إلى إسرائيل أكثر من مرة، ومن هنا فهو من الممكن أن يكون نائبًا لرئيس تحرير أي مؤسسة صحفية إلا «روز اليوسف» بالذات لأنها ليست مجرد مؤسسة صحفية؛ ولكنها تاريخ طويل من النضال الوطني؛ وكأنه تاربايت نجح الصهاينة في تخليصه من الشعب المصري حين فتح القارئ مجلة «روز اليوسف» ليطلعها هذا المانشيت «عادل حمودة يكتب لكم من تل أبيب».

ويتنقل «نجم» إلى مشهد آخر جمعه بـ«حمودة» وذلك عندما عرض

عليه «عادل حمودة» نشر مذكراته في «روزاليوسف»، يقول: «كان أهم مكسب من وجهة نظري هو إقبال الجيل الجديد الذي لم يرَ ما حدث، وارتفع توزيع (روزاليوسف) وهذا شرف لا أدعيه، وإن كنت فخوراً به بلا أي محاولة لادّعاء التواضع، وحذّرتني البعض من أي سرقت الكاميرا وسحبت البساط من تحت أقدام (عادل حمودة) المعجباني، وفوجئت في أثناء نشر الجزء الثاني من المذكرات بالأستاذ (عادل حمودة) يوقف النشر». وحين سُئِلَ «الفاجمي» عن سر توقف نشر مذكراته، أجاب: (أنا أوقفتها لأن عادل حمودة ماطلعش راجل، وحمدت الله على توقف النشر في «روزاليوسف» التي حولها عادل حمودة إلى مجلة شبه جنسية تلتقط «الأخبار» من غرف النوم، وتنشرها للإثارة).

ودخلت مجلة «الأهرام العربي» كشاهد عيان على المعركة عندما أرسل «عادل حمودة» إليها مقالاً تحت عنوان «الجياد لا تُباع في السوبر ماركت.. وإنما على الرصيف» جاء فيه: «إن كل ما قصدته في المقال شهادة موقع عليها من الأمة العربية، وكنت في حُسن ظني مستنداً إلى أن تلك القلة النادرة من البشر التي منحها فرصة امتلاك قلوب وضمائر الناس هي مشبعة بما حظيت به، وحصلت عليه، وكان دليلي أن عبد الناصر لم يكرمه أحد سوى الجماهير التي استفادت منه.. وإن نيلسون مانديلا كان أكبر من الذين كرموه؛ ولكن اتضح أنه مثل أي شخص عادي يتصور أن الاحتفال بعيد ميلاده أمر ضروري لتكريمه، وأنه مادام اليسار الذي صنع شهرته لم يفكر في ذلك فليذهب إلى اليمين، ومادامت الجامعة قد كَفَّت عن استقباله؛ فلماذا لا يكون البديل شركة.. كأن عيد ميلاده الفرض، والسُّنة، والشفع، والوتر».

ويستطرد «حمودة» بقوله: «وجدنا الشاعر الذي دافع عن الفقراء وهاجم بضاوة الاستغلال الرأسمالي يقول بكل فخر ما بقاش فيه أحلام

كبيرة مجلصة.. الاشتراكية والعروبة والشرف الوطني وغيره.. دلوقت
أبوس إيديك أو رجلك، وهات لي مليون واحد حرامي يشغلوا فلوسهم
في مصر».

ويُنهي «حمودة» كلامه قائلاً: «بدو فعلاً أن الجياد أصبحت تُباع ليس
في السوبر ماركت فقط وإنما على الرصيف أيضاً.. ومن لا يشتري..
فليس هناك ما يمنعه من الفُرجة».

وبكلمات حادة كالسيف، وقوية كالمطرقة قال «الفاجومي» مخاطباً
«عادل حمودة»: «إنك منحنتني فرصة كشفك أمام الناس على حقيقتك
يا...»، ثم عدّد «نجم» الأسباب:

أولاً، أنك تجيد حاسة الشم والاستشعار عن بُعد، وفي هذا المجال
أشهد لك بالنبوغ والعبقرية، فعلى سبيل المثال في الوقت اللي كنت فيه
تحت رجلين «صلاح حافظ» لأنه رئيس تحرير «روزاليوسف»، وأول
ما رحل عن دنيانا اتجهت إلى الطريق المؤدي إلى أعتاب «محمد حسنين
هيكل» وأنت عارف أن «هيكل» كان في قمة السُلطة ومركز صنع
القرار».

ثانياً، أرى أنك صحفي بتبيع الوهم للناس الطيبين لأنك واد حلنجي
وعندك تركيبة كلامية زيّ اللي عند الحاج محمود بتاع الشورية العجيبة
الي بيبيع للناس كناسة العطار على أنها البلسم الشافي من الأمراض.
ثالثاً، أنت منفوخ عَ الفاضي وأنا بقى أحطك في حجمك الطبيعي
عشان تبقى عبرة لتجار الكلام.

(٤)

«المريدون القدامى انقلبوا على أحمد فؤاد نجم»...

كان ذلك عنوان لتحقيق نشرته مجلة «الأهرام العربي» لتستعرض آراء جيل السبعينيات الذين تربى حسهم الوطني على أغاني نجم.. فالروائي «يوسف أبو راية» يتساءل متحيرًا: كيف يسرق «النجم» أحلامنا، مَنْ أعطاه الحق في ذلك؟ هل كان التاريخ وهمًا؟ وهل كانت الأحلام مجرد أضغاث أحلام؟ لماذا يتنكر «نجم» لتراثه الشعري؟ ويتوجه المحرر إليه بسؤال: ما «خطيئة» نجم بالضبط؟ ويجيب: نحن لا نعادى «ساويرس» في شخصه، بل نتوقف أمام دلالة هذا الكرنفال الاحتفالي، فلو كانت دعوة «ساويرس» لـ«نجم» قد أخذت الطابع الشخصي لكن الأمر شأنًا خاصًا بهما؛ ولكن ما حدث نمّ عن المصالحة الطبقية بين الشعر النضالي، وبين البنزس.

ولكن الشاعر «رفعت سلام» بدا على النقيض تمامًا فقال: «نجم» في بداياته كان إنسانًا بسيطًا يفتقر إلى الحد الأدنى من الثقافة، ثم تحول إلى شاعر اليسار الأول والمعبر عن نبض الحركة الطلابية، والآن نحن بإزاء التحول الثاني من شاعر المعارضة الأول إلى أحد كتاب العصر الذي يكتب في كل مطبوعة، ويفتي في كل شيء، وما فعله نجم لم يكن أكثر من أنه ركب موجة اليسار وقت صعودها، ولما انكسرت الموجة انكشف على حقيقته.

بينما يقول شاعر العامية «ماجد يوسف»: «نجم» انتهى بالفعل من زمن، وأنا عرفته في جميع مراحل حياته، واقتربت منه كثيرًا على المستوى الإنساني، لكن قبل إدانة «نجم» لماذا نسكت عن «تحولات» عصر كامل

اهتز فيه كثير من الثوابت التي تربينا عليها واختلفت قيم مجتمع بأكمله؟ أرجوكم قبل محاكمة «نجم» حاكموا هذا العصر بتحولاته وعواصفه».

أما الكاتب الصحفي «صلاح عيسى» الذي حضر حفل تكريم «نجم» فيقول: «كان الحفل بسيطاً للغاية، ولم يكن فيه السيمون فيميه أو الكافيار، ولم يُقم في ملهى ليلي كما ذكر عادل حمودة الذي لم يحضر ولم تكن معلوماته دقيقة، ما حدث بالضبط هو قيام عمار الشريعي وعزة بلبع وأسماء لمنور المغربية بغناء ١٥ أغنية من أغنيات نجم، وأذكر أنني ملت على أحد الجالسين بجواري وقلت له: الممول بيتشتم لأن معظم الأغاني كانت ضد الانفتاح والرأسمالية».

ومثل مهرةٍ جامحةٍ انطلقت الكاتبة «صافيناز كاظم»-زوجة نجم السابقة- في هجومها على «عادل حمودة» تقول: «ساويرس ليس السفير الإسرائيلي في مصر حتى يهاجمه هؤلاء الحثالة واللصوص بهذه الضراوة، بالعكس أنا أحيي تلك المبادرة التي لم تفعلها محافظة نجم (الشرقية) ولا هيئة قصور الثقافة، وأقول لعادل حمودة الذي سطا -في كتابه «قتلة السادات»- على أحد كتب حسني أبو اليزيد، وكنت شاهدةً على ذلك حين انتدبت كخبيرة لوضع تقرير عن هذه السرقة في تلك القضية التي انفجرت في منتصف الثمانينيات.. أقول لعادل حمودة، لا تقذف نجم بالطوب لأن بيتك من زجاج».

ولم يفسح «عادل حمودة» لها المجال لهجائه لكنه رد لها الصاع صاعين بقوله: «(في صراخ الأشياء التي تسقط وجدت السيدة المهذبة صافيناز كاظم تصف الذين يختلفون مع نجم بأنهم (حثالة ولصوص).. منتهى الأدب واللياقة من كاتبة ترتدي الحجاب.. ثم كان أن اتهمتنني بالسطو على كتاب (قتلة السادات)، كانت فيه خبيرة أمام المحاكم التي فصلت في القضية، والتي أتصور أنها تجاهلت عن عمد أن القضية انتهت لصالحني بحكم نهائي».

آخر عشرين دقيقة تنعم فيها بالسلام

(١)

في تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثاني عشر من أكتوبر بتوقيت كاليفورنيا رنّ جرس الهاتف في منزل الدكتور «أحمد زويل» على غير موعد، وقال المتصل بنبرة سعيدة متسائلاً: «أنت الدكتور زويل؟». أجاب «زويل»: «نعم».

فقال المتصل: «نأسف للإزعاج في هذا الوقت المبكر من الصباح، ولكن عندي لك بعض الأنباء المشوّقة.. أنا السكرتير العام للأكاديمية الملكية السويدية، ويسعدني أن أبلغك أنك قد حصلت على جائزة نوبل في الكيمياء منفرداً».

ثم تلا على مسامع الدكتور «زويل»، حيثيات منحه الجائزة وإشادة اللجنة بإنجازاته العلمية، وظلت المحادثة على الهاتف لمدة عشر دقائق. وقبل أن يُغلق سكرتير الأكاديمية الخط قال للدكتور «زويل»: «سوف تكون هذه آخر عشرين دقيقة تنعم فيها بالسلام في حياتك!»

عشرون دقيقة فقط قضها الدكتور «زويل» في إخبار الأقارب والأصدقاء المقربين، بعدها أُذيع النبأ في العالم أجمع، وصارت كل

الصحف والإذاعات، والتليفزيونات، ووكالات الأنباء المهمة في الكرة الأرضية تطارد العالم الحاصل على جائزة نوبل الدكتور «أحمد زويل».

ولم تحتل التليفونات، والفاكسات، والبريد الإلكتروني الخاص بالدكتور «زويل» كثرة رسائل التهئة، وكثرة الطلبات بإجراء حوارات صحفية وتليفزيونية.

فقد انتشر نبأ الجائزة بسرعة «الفيمتو ثانية» - على حد تعبير الدكتور «زويل» - وحاول رئيس جامعة «كالتيك» التي ينتمي إليها «زويل» أن يتصل به، لكنه لم يستطع الوصول إليه، فذهب إلى بيته وطرق الأبواب، لكن أحداً لم يفتح له الباب، فقد خشيت أسرة الدكتور «زويل» أن يكون صحفياً من الذين يطاردونه!

(٢)

وذهب الدكتور «زويل» إلى المؤتمر الصحفي وكانت أول جملة يقولها: «فهمتُ الآن ما قاله سكرتير الأكاديمية السويدية: سوف تكون هذه آخر عشرين دقيقة تنعم فيها بالسلام في حياتك».

وفي أثناء المؤتمر سُئل الدكتور «زويل»: «هل كنت تنعم بحياة عادية؟».

وأجاب: بالتأكيد.. أذهب مع عائلتي لنقضي مصالحننا ونشتري حاجاتنا من هنا وهناك، ونأكل الطعام الصيني، ونرتاد المسرح... إلخ». وقد نشرت صحف اليابان هذا التصريح؛ لكنها استبدلت بكلمة الطعام الصيني «الإغريقي»!

ولم ينعم الدكتور «زويل» بالراحة منذ ذلك اليوم حتى يوم رحيله.

لكن اللافت أن الكاتب الكبير «عبد الوهاب مطاوع» رئيس تحرير مجلة «الشباب»، رافق الدكتور «زويل» خلال رحلته إلى السويد لاستلام جائزة نوبل، وكان وقتها ضيفاً على الحفل بصفة شخصية رغم محدودية الدعوات، وانفرد الأستاذ «عبد الوهاب» بكواليس وصور تم نشرها على صفحات «الشباب».

ربما سر تلك العلاقة الوثيقة والمختلفة بين العالم والكاتب سببها أن «عبد الوهاب مطاوع» كان أول من التفت إلى قيمة ومكانة الدكتور «زويل»، وذلك في نهاية الثمانينيات، حيث كانت تتم الإشارة إليه في العديد من التحقيقات، وتم إجراء عدد من الحوارات معه، وكانت تتحدث المجلة عنه باعتباره عالماً مصرياً مشهوراً عالمياً ويحظى بمكانة كبيرة في جامعات أمريكا وأوروبا؛ ولكنه مجهول في بلده.

(٣)

وفي مطلع التسعينيات حرص «عبد الوهاب مطاوع» على أن يحرر الدكتور «زويل» باباً ثابتاً بعنوان «العلم في كبسولة» وكان هذا الباب يهتم بتبسيط العلوم والمصطلحات الصعبة بأسلوب سهل للفهم حتى لغير المتخصصين في الكيمياء والفيزياء.

لكن لو لم يفعل «عبد الوهاب مطاوع» سوى أنه جمع في تجربة واحدة «محمود السعدني، وأحمد رجب، وأنيس منصور، ومصطفى محمود، وأحمد بهجت، وسلامة أحمد سلامة، ونيل فاروق»، وغيرهم من أولياء الكتابة وجابرتها لكان هذا النصر يكفيه ويكفيها وتهانينا!

هذا بالضبط ما فعله «عبد الوهاب مطاوع» حين تولى رئاسة تحرير مجلة «الشباب» وجعلها واحدة من أهم وأفضل وأمتع المجلات في الوطن العربي،

وتربى عليها جيل بأكمله ظل لفترة طويلة لا يعرف سواها ولا يدرك أن لها بديلاً.

في هذا التوقيت كانت هناك معركة كبيرة مشتتة بين جريدة «الشعب» ووزير الزراعة «يوسف والي»، وقد قادت هذه المعركة الجريدة إلى المحكمة، ثم إلى الإغلاق فيما بعد.

«الشعب» كانت جريدة سقفاها عالٍ، ومواقفها واضحة، وكانت تقف بالمرصاد في مواجهة الفساد، وكانت تصدر عن حزب «العمل» الذي يرأسه «إبراهيم شكري».

ويُحسب للجريدة ولرئيس تحريرها «مجدي أحمد حسين»، المرأة الشديدة في معاركها الشهيرة سواء مع «زكي بدر» أو «يوسف والي» وغيرهما، ولعل أبرز مانشت للجريدة كان عبارة عن كلمة واحدة فقط هي: الخيانة

ثم عناوين شارحة تقول: الخيانة - وفقاً لتعريف المعاجم العربية - لا تكفي لوصف يوسف والي

- القضاء المصري حكم بالبراءة لكُتاب وصفوا وزيراً بأنه خائن وحمار!

وفي نفس العدد، وفي الصفحة الأولى أيضاً كان هناك عنوان يقول:

- الرئيس مبارك.. والآمال الكبيرة

لكن في الأعوام التالية تبدلت المواقف، وحدثت تحولات كبرى، ومفاجآت كثيرة!

كتب مُلهمة

- تاريخ الصحافة العربية «مجلدان»، فيليب دي طرازي.
- تطور الصحافة المصرية، د. إبراهيم عبده.
- تاريخ الوقائع المصرية، د. إبراهيم عبده.
- أعلام الصحافة العربية، د. إبراهيم عبده.
- بين الصحافة والسياسة، محمد حسنين هيكل.
- مبارك وزمانه، محمد حسنين هيكل.
- لمصر لا لعبد الناصر، محمد حسنين هيكل.
- زيارة جديدة للتاريخ، محمد حسنين هيكل.
- إيران فوق البركان، محمد حسنين هيكل.
- الاستعمار لعبته الملك، محمد حسنين هيكل.
- الانفجار ١٩٦٧، محمد حسنين هيكل.
- لكل مقال أزمة، مصطفى أمين.
- أفكار ممنوعة، مصطفى أمين.
- سنة أولى سجن، مصطفى أمين.
- سنة ثانية سجن، مصطفى أمين.
- سنة ثالثة سجن، مصطفى أمين.

- مسائل شخصية، مصطفى أمين.
- ٥٠ عامًا في قطار الصحافة، موسى صبري.
- الصحافة الملعونة، موسى صبري.
- السادات.. الحقيقة والأسطورة، موسى صبري.
- عمالقة الصحافة، حافظ محمود.
- أسرار صحفية، حافظ محمود.
- المعارك في الصحافة والسياسة والفكر، حافظ محمود.
- فاروق ملكًا، أحمد بهاء الدين.
- محاوراتي مع السادات، أحمد بهاء الدين.
- أيام لها تاريخ، أحمد بهاء الدين.
- المثقفون والسُّلطة في عالَمنا العربي، أحمد بهاء الدين.
- الطريق إلى زمش، محمود السعدني.
- مذكرات الولد الشقي، محمود السعدني.
- الولد الشقي في السجن، محمود السعدني.
- عودة الوعي، توفيق الحكيم.
- عودة الوعي بالوثائق، توفيق الحكيم.
- كتب المقالات، فتحي غانم.
- زينب والعرش، فتحي غانم.
- الرجل الذي فقد ظله، فتحي غانم.
- تلك الأيام، فتحي غانم.
- أي كلام، أحمد رجب.
- نُص كلمة، أحمد رجب.

الصحافة فوق صفيح ساخن، سلامة أحمد سلامة.
مناطق رمادية، سلامة أحمد سلامة.
عمائم وخناجر، إبراهيم عيسى.
مبارك عصره ومصره، إبراهيم عيسى.
شخصية مصر، د. جمال حمدان.
عصر العلم، د. أحمد زويل.
تجديد الفكر العربي، د. زكي نجيب محمود.
الكتابة عمل انقلابي، نزار قباني.
معارك فكرية، محمود أمين العالم.
سر المهنة وأصولها، غسان تويني.
أحزان حرية الصحافة، صلاح الدين حافظ.
صلاح حافظ مايسترو الصحافة، رشاد كامل.
هيكل.. الحياة.. الحرب.. الحب، عادل حمودة.
انقلاب في بلاط صاحبة الجلالة، عادل حمودة وفائزة سعد.
النكتة السياسية، عادل حمودة.
أزمة المثقفين وثورة يوليو، عادل حمودة.
مقالات ساخرة، صلاح جاهين.
ذكريات، فاطمة اليوسف.
أمس واليوم وغداً، إحسان عبد القدوس.
حكايات إحسان عبد القدوس، محمد عبد القدوس.
أخبار المصريين في القرن العشرين (أربعة أجزاء)، سعيد هارون
عاشور.

دنيا الصحافة، محسن محمد.
كُناسة الصحف، محمد العزبي.
الصحافة والحكم، محمد العزبي.
صناعة الجهل، د. نعمات أحمد فؤاد.
معارك صحفية، جمال بدوي.
في دهاeliz الصحافة، جمال بدوي.
ثورة يوليو والصحافة، رشاد كامل.
العيب في ذات أفندينا، د. يونان لبيب رزق.
هيكل الثعلب السياسي الكبير، محمود فوزي.
نجيب محفوظ زعيم الخرافيش، محمود فوزي.
النبيوي إسماعيل وجدور منصة السادات، محمود فوزي.
الشيخ الشعراوي وفتاوى العصر، محمود فوزي.
إحسان عبد القدوس بين الاغتيال السياسي والشغب الجنسي، محمود فوزي.

أهمية أن نتثقف يا ناس، يوسف إدريس.
فقر الفكر وفكر الفقر، يوسف إدريس.
بصراحة غير مطلقة، يوسف إدريس.
البحث عن السادات، يوسف إدريس.
أنشودة البساطة، يحيى حقي.
هم وأنا، صالح مرسي.
عادل وديع فلسطين، يوميات حرب أكتوبر.
رحلة نقدية في حياة وأعمال بيرم التونسي، ماريلين بوث.

الصحافة اليسارية في مصر، رفعت السعيد.
أوراق السادات، أنيس منصور.
القربة المقطوعة، جلال الدين الحماصي.
هيكل والسياسة الأسبوعية، محمد سيد محمد.
سيرة الحبايب، سناء البيسي.
مصر يا ولاد، سناء البيسي.
أقنعة الناصرية السبعة، لويس عوض.
بارونات الصحافة، جميل عارف.
هؤلاء حاورهم، مفيد فوزي.
معارك الشيخ الشعراوي، فاروق فهمي.
إبراء الذمة، جمال الغيطاني.
ذات يوم، سعيد الشحات.
صحف مُصادرة، هشام عبد العزيز.
كل رجال الباشا، خالد فهمي.
مثقفون وعسكر، صلاح عيسى.
حكايات من دفتر الوطن، صلاح عيسى.
الأعمال الكاملة، الإمام محمد عبده.
الإمام محمد عبده، محمد رشيد رضا.
مذكراتي في نصف قرن، أحمد شفيق باشا.
في المرأة، عبد العزيز البشري.